



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2021

المبدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه " ADE " - فرع ميله -

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

تحت إشراف:

د.ضيف روفية

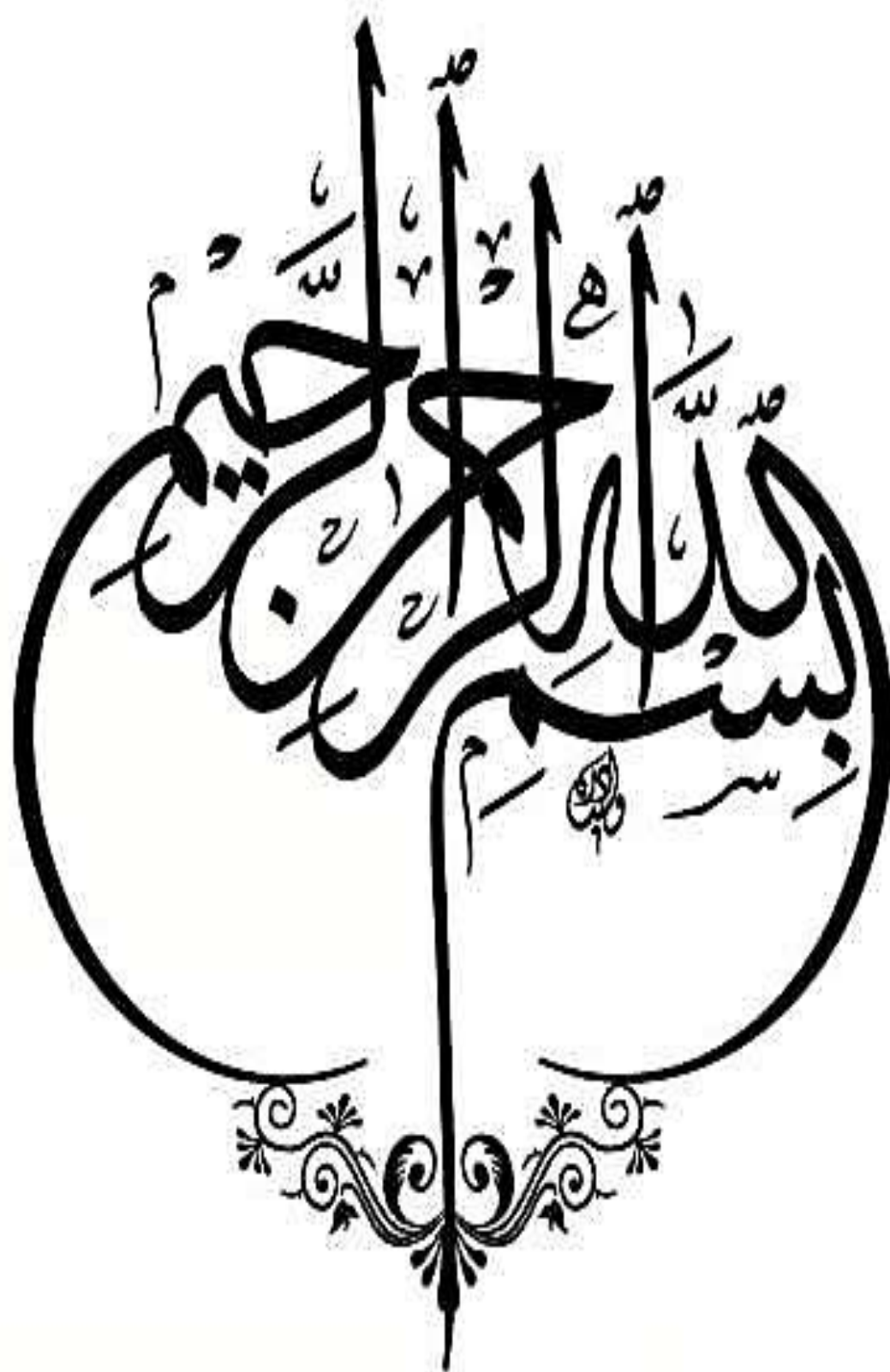
إعداد الطلبة:

- يحياوي إيمان

- مغلاوي سميرة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د.علي موسى أمال
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د.بوفنش وسيلة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د.ضيف روفية



شكر و تقدير

نسهب بشكرنا العظيم لله سبحانه وتعالى على فضله أن
يسر لنا اتمام هذا التقرير وإلهامه لنا هبة الصبر وتحمل عناء
هذا المشوار نتقدم بجزيل الشكر للاستاذة الفاضلة ضيف
روفية المشرفة على هذا العمل والتي أفادتنا بالنصائح
والإرشادات القيمة والتي تتبعناها لإتمام بحثنا ووصوله إلى
ماهو عليه الان فلكي أستاذتنا منا أرقى وأسمى عبارات الشكر
والتقدير كذلك نشكر جميع عمال الجزائرية للمياه وخاصة
أسماء فرقاني لقبوله الاشراف علينا كما لا يفوتنا التقدم بالشكر
للأستاذ الكريم ياسر مرزوقي على النصائح التي قدمها لنا.
إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو حتى
بالكلمة الطيبة جزاكم الله عنا جزيل الشكر.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى ((قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))
إلى الذي لا يطيب الليل الا بشكره ولا يطيب النهار الا بطاعته ولا تطيب
اللحظات إلا بذكره سبحانه وتعالى إلى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح
الأمة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.
إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى التي غمرتني بفيض حنانها الى التي احترقت
لتتير لي دربي الى شمعة ونور حياتي الى أمي الغالية حفظها الله واطال في عمرها.
إلى من احمل اسمه بكل افتخار الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي
إلى من تعب ليلا نهار لاجلي الى أبي حفظه الله واطال في عمري.
إلى توأم روحي و منبع الاخوة
إلى من معهم كبرت وعليهم اعتمدت الى اخواتي مريم و خديجة حفظكم الله.
إلى اخي الوحيد و رفيق دربي الى من كان ملاذي و ملجئي عمار حفظه الله.
إلى من جمعني بها القدر لتصبح صديقتي تقاسمت معها العمل
سمية.
إلى من جمعني به القدر الى مسكني وسكني وسكينتي
إلى سندي أنور
الى الصحبة الطيبة والصداقة الشريفة عبلة، أمينة، منار
إلى كل من ذكرهم قلبي و نسا هم قلبي.

إيمان

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قال تعالى ((قل اعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)) ﴾

إلى الذي لا يطيب الليل الا بشكره ولا يطيب النهار الا بطاعته ولا تطيب
اللحظات إلا بذكره سبحانه وتعالى إلى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح
الأمة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى التي غمرتني بفيض حنانها الى التي احترقت
لتنير لي دربي الى شمعة ونور حياتي الى أمي الغالية حفظها الله واطال في عمرها.
إلى من احمل اسمه بكل افتخار الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي
إلى من تعب ليلا نهار لاجلي الى أبي حفظه الله واطال في عمري.

إلى توأم روحي و منبع الاخوة

إلى من معهم كبرت وعليهم اعتمدت الى اخوتي و اخواتي حفظكم الله.

إلى من جمعني بها القدر لتصبح صديقتي تقاسمت معها العمل
إيمان.

إلى كل من ذكرهم قلبي و نسا هم قلمي.

سمية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة المختصرات	VIII
الملخص	IX
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري للهيكل المالي والتوازن المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهيكل المالي	3
المطلب الأول: تعريف الهيكل المالي وأهميته	10
المطلب الثاني: النسب المالية	13
المطلب الثالث: مناهج الهيكل المالي والعوامل المؤثرة عليه	14
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للهيكل المالي	15
المبحث الثاني: مدخل للتوازن المالي	20
المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي	20
المطلب الثاني: شروط وإجراءات إعادة التوازن	21
المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة	23
خلاصة	30
الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه (ADE) على توازنها المالي	
تمهيد	32
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للمياه	33
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الجزائرية للمياه	33
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الجزائرية للمياه ومهامها	33
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وموقعها	34
المبحث الثاني: دراسة وضعية التوازن المالي في المؤسسة الجزائرية للمياه فرع - ميلة -	39
المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه لسنوات 2017-2019	39
المطلب الثاني: تحقيق التوازن المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي	47

فهرس المحتويات

50	المطلب الثالث: تحقيق التوازن المالي من خلال النسب المالية
55	المطلب الرابع: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية
56	المطلب الخامس: الإجراءات الملزم إتباعها من طرف المؤسسة لتحقيق التوازن المالي
57	خلاصة الفصل
59	خاتمة عامة
63	قائمة المراجع
66	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
5	مزايا وعيوب الأسهم الممتازة	01
5	مزايا وعيوب الأسهم العادية	02
6	مزايا وعيوب التمويل بالأرباح المحتجزة	03
7	مزايا وعيوب التمويل بالقروض طويلة الأجل	04
9	مزايا وعيوب السندات	05
11	نسب الربحية	06
11	النسب الهيكلية	07
12	نسب السيولة	08
13	نسب النشاط	09
22	المعادلة الأساسية للخرينة وتحقيق التوازن المالي	10
29	يوضح أسباب انخفاض الخرينة	11
40	جانب الأصول من الميزانية المالية لمؤسسة "الجزائرية للمياه" لسنوات (2017-2019)	12
41	جانب الخصوم من الميزانية المالية للمؤسسة "الجزائرية للمياه" لسنوات (2017-2019)	13
43	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2017-2018-2019)	14
46	جدول حسابات النتائج لسنوات (2017-2018-2019)	15
47	حساب أنواع رأس المال العامل لسنوات (2017 - 2018 - 2019).	16
48	حساب الاحتياج لرأس مال العامل لسنوات (2017 - 2018 - 2019)	17
49	حساب الخرينة لسنوات (2017 - 2018 - 2019)	18
50	نسب السيولة "للمؤسسة الجزائرية للمياه" خلال السنوات (2017-2018-2019)	19
52	نسب النشاط "للمؤسسة الجزائرية للمياه" خلال السنوات (2017-2018-2019)	20
53	النسب الهيكلية "للمؤسسة الجزائرية للمياه" خلال السنوات (2017-2018-2019)	21

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	العلاقة بين التمويل المقترض ومعدل كلفة التمويل	15
02	سلوك التكلفة الإجمالية للتمويل	16
03	حالات الخزينة الممكنة	29
04	توزيع مختلف نسب الأصول والخصوم للميزانيات المالية المختصرة للسنوات (2017-2018-2019)	44
05	تمثيل بياني يوضح متغيرات مؤشرات التوازن المالي	50
06	نسب السيولة "للمؤسسة الجزائرية للمياه" خلال السنوات (2017-2018-2019)	51
07	نسب النشاط " للمؤسسة الجزائرية للمياه " خلال السنوات (2017-2018-2019)	52
08	النسب الهيكلية " للمؤسسة الجزائرية للمياه " خلال السنوات (2017-2018-2019).	54

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الإختصار	أصل الإختصار	معناه باللغة العربية
Frng	Fonds de roulement	رأس المال العامل
Bfrg	Le besoin de fonds de roulement	الإحتياج الى رأس المال العامل
Tn	Trésorerie	الخزينة
ADE	Société algérienne des eaux	المؤسسة الجزائرية للمياه

ملخص

إن الهدف من دراسة تأثير الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي بالمؤسسة الاقتصادية هو معرفة كيفية تحقيق التوازن المالي اعتمادا على تحليل الهيكل المالي للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. باعتبار الهيكل المالي عنصر أساسي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال السعي إلى تحقيق التوازن بين أموال الملكية وأموال الاستدانة.

بعد قيامنا بدراسة ميدانية لمؤسسة اقتصادية، المتمثل في المؤسسة الجزائرية للمياه لسنوات من 2017 إلى 2019، توصلنا من خلال نتائج مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أن المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا في وضعيتها المالية وهذا ما يدل على عدم اختيارها الأمثل لتوليفة مصادر التمويل المشكلة للهيكل المالي والتي تعتبر العنصر الأساسي الذي يؤثر على الوضعية التوازنية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، المؤسسة الاقتصادية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، الوضعية المالية، مصادر التمويل.

Summary

The aim of studying the impact of the financial structure in achieving a financial balance in the economic institution is to know how achieve financial balance based on analysis of the financial structure of the institution by using the financial balance Indicators and financial ratios. As the financial Structure of Institution is an essential element in determining the financial position of the institution by seeking to achieve a balance between equity and debt funds.

After we conduction a field study of the economic istitution in the algerian water corporation we concluded thorough the results of the indicators of Financaillag and the financaill ratios that the institution did not balance in its achieve a financaill balance in its financaill position and this indicates that it did not choose the least of the combination of financing sources that formed the financaill structure, which is the main element that affects the equilubrium position for the institution.

In a world where competition is intense the success of the economic institution has become primarily linked to its ability to achieve financial balance between its internal and external sources of financing.

Key words: Financial Structure, Economic institution, Financial balance indicators, Financial ration, Financial position, Funding sources.

المقدمة

عرفت المؤسسة الاقتصادية على أنها نواة الاقتصاد فطالما كانت مادة ملهمة للمفكرين والاقتصاديين لدراساتها والتعمق في جوانبها فهي تمثل الوحدة الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، ونظرا للعلاقة التبادلية بينها وبين الاقتصاد فهي تؤثر فيه وتتأثر به، لذا فاستقرار وتوازن الاقتصاد مستمد من استقرار مؤسساته الاقتصادية وللحفاظ عليه ينبغي الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية من خلال التحكم في جملة من قواعد التسيير والعمل على تحسين الوضعية المالية لها في ظل ارتفاع وتيرة التغيرات في معدلات النمو والتحديات المتزايدة التي تواجهها المؤسسة في قطاع نشاطها وخارجه إضافة إلى مصادر حصولها على التمويل.

لذا يسعى المسير المالي في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسة الاقتصادية وفي إطار مهمة الإدارة المالية التي تعمل على المحافظة على استقرار الوضعية المالية إلى التعرف على المركز المالي للمؤسسة بتكوين نظرة شاملة حول جوانب التوازن المالي من خلال تحليله للمختلف القوائم المالية المتوفرة للمؤسسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمعرفة مدى تحقيق المؤسسة للشروط التوازن ومدى كفاءتها والكشف عن نقاط القوة والضعف لوضعها المالي بما يمنح للمسير رؤيا واضحة حول المصادر المالية الممكن الاستفادة منها بإتباع محددات تمويلية تتماشى ونشاط المؤسسة في عملية تكوين الهيكل المالي، فمن خلال تعرف المسير على مقدار التوازن المالي المحقق في المؤسسة يوفر له فرصة المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل بما يتناسب وطبيعة المؤسسة وبما يخدم وضعها المالي، فالموارد المالية التي يستغلها المسير تحدد توازنها المالي الذي يوفر شرط الاستقرار والاستمرار لذا يستلزم اكتساب علاقة متكاملة بين الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وتوازنها المالي.

1. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق فإن إشكالية الدراسة التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة، تتمثل أساسا في الاجابة على التساؤل التالي:

- ما هو دور الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة محل الدراسة؟
- ولنتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ماهي الأدوات التحليلية لمكونات الهيكل المالي للمؤسسة ؟
- ما تفسير قيم مؤشرات التوازن المالي حول الوضعية المالية للمؤسسة؟
- هل نسب السيولة والنسب الهيكلية والنشاط لها تأثير على توازن المؤسسة؟
- متى يمكن الحكم على توازن المؤسسة من عدمه؟

2. فرضيات الدراسة

- للإجابة على الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع، تم اعتماد الفرضيات التالية:
- توازن المؤسسة مرتبط بالإختيار الأمثل لتوليفة المشكلة للهيكل المالي.
- تهدف المؤسسة لتحقيق توازنها المالي من خلال تحقيق الربحية وتوفير السيولة.

مقدمة

- القيم الموجبة للمؤشرات التوازن المالي، FRNG، BFR، TN، تعكس وضعية مالية متوازنة للمؤسسة.

- يتم الحكم على المؤسسة من حيث توازنها المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

3. أهمية الموضوع

تعد مسألة تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية، ودراسة وتقييم تركيبة هيكلها المالي من بين المواضيع الحساسة ذات الأهمية البالغة في مجال الإدارة المالية، وهذا مايشكل أحد الدوافع الأساسية في اختيارنا لموضوع هذا البحث، بالإضافة إلى اعتبار تحقيق التوازن المالي هو أهم هدف تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من أجل النمو والاستمرار.

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى العديد من الأهداف، من بينها نذكر مايلي:

- التعرف على مدى مطابقة الجانب النظري مع ما هو موجود في الميدان.
- التعرف على الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وأهم محدداته.
- الإلمام بمختلف مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة.
- التعرف على مدى تحقيق التوازن المالي من عدمه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمياه بالخصوص.
- تحليل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- إبراز أهمية الاختيار الأمثل للهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

5. أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب الرئيسية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- قلة الدراسات النظرية والميدانية خاصة التي تناوله بعمق إشكالية موضوعنا.
- الرغبة الذاتية في البحث عن هذا الموضوع الذي يتماشى مع طبيعة التخصص.
- القيمة العلمية والعملية التي يحظى بها هذا الموضوع.
- إلحاح العديد من المختصين والخبراء الماليين على أن دراسة هيكل رأس المال للمؤسسة ضرورة اقتصادية لضمان نموها واستمرارها وتحقيق توازنها المالي.

6. الدراسات السابقة

تم الإستفادة من العديد من الدراسات السابقة نذكر منها:

الدراسة الأولى: دراسة بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي الأنسب للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، السنة الدراسية 2011-2012.

تندرج هذه الدراسة تحت إشكالية: كيف تتحكم وتؤثر العوامل التي يتم على أساسها التوليف بين مصادر التمويل في اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة الذي يسمح برفع القيمة السوقية للمؤسسة؟ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسة الاقتصادية وقياس تكلفة كل مصدر، إضافة إلى استعراض وإبراز أهمية وجود الدراسات التي تهتم بالاختيار الأمثل للهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اعتماد المؤسسة على الاستدانة في هيكلها المالي بشكل كبير، قد لا يؤدي بالضرورة إلى فشل هذه المؤسسة، وأن التمويل الذاتي هو من أقل المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة تكلفة، وبالتالي يعتبر أفضل مصدر للتمويل بالنسبة لها، كما تطرقت إلى الرفع المالي ودوره في تجنب المؤسسة الوقوع في الإفلاس، حتى ولو انخفضت نسبة الأموال الخاصة في هيكلها المالي. تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة بالنسبة للبحث حيث مكنت من التعرف على أهم المحددات الكمية والكيفية للهيكل المالي المناسب للمؤسسة الاقتصادية، وتم الانطلاق منها من خلال معرفة كيفية استعمال مختلف المؤشرات المالية من أجل تقييم أثر السياسات المالية المنتهجة على الوضع المالي للمؤسسة. **الدراسة الثانية:** محمد شعبان، نحو اختيار الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، السنة الدراسية: 2010-2009.

تندرج هذه الدراسة تحت إشكالية: كيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية تقييم وتقويم هيكلها المالي؟ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، والتحكم في أدوات التسيير المالي. إضافة إلى تحديد أهم محددات اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة كبيرة من العوامل التي تتحكم في تحديد واختيار الهيكل التمويلي المناسب للمؤسسة الاقتصادية، من بينها العوامل المتأتية من المحيط الداخلي وكذا الخارجي للمؤسسة، وأن المؤسسة تعتمد على مصدرين أساسيين يدخلان في تركيبة هيكلها التمويلي وهما: أموال الملكية، وأموال الاستدانة. تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة بالنسبة للبحث حيث مكنت من التعرف على ماهية الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة ومختلف محدداته وكيف يمكن للمؤسسة الوصول لهيكلها المالي الأمثل، وتم الانطلاق منها من خلال معرفة علاقة الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية بمختلف القرارات الرشيدة التي تتخذها المؤسسة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

الدراسة الثالثة: دراسة محمد بوشوشة (2016)، وهي أطروحة دكتوراه "بعنوان تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية". وقد هدفت هذه الدراسة إلى تفسير مختلف السياسات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية وتحليل سلوكها التمويلي من خلال تحديد أهم المعايير المحددة لهياكلها التمويلية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: أن الاختلاف في سياسات التمويل سوف يكون له انعكاس على تكوين الهيكل المالي للمؤسسة، والذي يعبر عن المزيج التمويلي الطويل الأجل الذي تلجأ إليه المؤسسة من أجل التمويل طويل الأجل. وقد اختلفت

النظريات حول إمكانية تحقيق هيكل مالي من عدمه حيث أن الهيكل المالي الأمثل هو ذلك الذي يخفض من تكلفة الأموال ويزيد من مردودية المؤسسة بما يعظم القيمة السوقية لها.

الدراسة الرابعة: دادان عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

تتباين وجهات نظر تقييم الأداء حسب المقيمين والأكاديميين، من حيث النظام المعلوماتي المعتمد، فنجد أن الاعتماد على النظام المغلق كما هو - النظام المحاسبي- ينتج عنه البعد المحاسبي، أما الاعتماد على المعلومات النابعة من الميزانية المالية والاقتصادية بالإضافة إلى بيانات السوق المالي، تعطي بعدا آخر لمفهوم الأداء وتوسع من دائرته.

7. المنهج المتبع

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، المنهج الوصفي تم الاعتماد عليه في وصف الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية ومختلف محدداته ومكوناته وذلك مختلف النظريات التي تقوم بتفسيره، كما قمنا بوصف عملية التوازن المالي وأنواعها، أهم مؤشرات التوازن المالي والإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق التوازن المالي.

أما المنهج التحليلي والمقارن تم الاعتماد عليهما في تحليل و مقارنة مختلف البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة محل الدراسة والتي تنتج ضمن هيكلها المالي، وذلك لتحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والحكم على الوضعية التوازنية للمؤسسة.

8. صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة، مايلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية للمؤسسة حيث تم مواجهة نوع من التحفظ من طرف الإدارة المالية للمؤسسة.

- تزامن دراستنا مع الوضع الحالي جائحة كورونا.

9. حدود الدراسة

تمثلت حدود دراسة الموضوع في الإطار المكاني والزمني فيما يخص الإطار المكاني فالدراسة تكون في المؤسسة الجزائرية للمياه -ميلة-، أما فيما يخص الإطار الزمني فإن الدراسة تتمحور حول دراسة دور الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة 2017-2019.

10. هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، واختبار صحة الفرضيات المطروحة، قسمنا دراستنا إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي. حيث نجد:

الفصل الأول: الإطار النظري للهيكل المالي والتوازن المالي، تم التطرق فيه إلى مفهوم الهيكل المالي والهيكل المالي الأمثل وأهميته وكذلك مكونات الهيكل المالي والنسب المالية بالإضافة إلى مناهج الهيكل المالي ومحدداته والنظريات المفسرة له. بالإضافة إلى مفهوم التوازن المالي، أنواعه، أهميته، أهدافه، شروطه، وإجراءات إعادة التوازن وأهم مؤشرات التوازن المالي.

الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه فرع ميلة، تم التطرق فيه إلى تقديم المؤسسة الجزائرية للمياه بالإضافة إلى عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج ودراسة الوضعية المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتشخيص الوضعية التوازنية للمؤسسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للهيكل المالي
والتوازن المالي

تمهيد:

يعتبر موضوع الهيكل المالي من أهم المواضيع التي نالت اهتمام البحث العلمي في مجال الإدارة المالية، بإعتبار المؤسسة مركز للقرارات فإنها تقوم على جملة من القرارات المالية الخاصة، والتي تتوفر على جملة من المصادر التمويلية التي تستدعي المفاضلة بينها بإختيار مصادر التمويل المناسبة في ضوء العائد والمخاطرة، إن التشكيل الأمثل لتوليفة الهيكل المالي من مصادر تمويل داخلية وخارجية تعتبر أحد أهم القرارات المالية ذات الصلة الوثيقة بهدف المؤسسة والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية وتحقيق التوازن المالي من خلال التنسيق بين مصادر التمويل واستخداماتها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية المكونة لتحقيق التوازن المالي.

إن الهدف المتوخى من هذا الفصل، هو التفصيل في الإطار المفاهيمي للهيكل المالي، وذلك بالتعرف على مكونات الهيكل المالي ومختلف النسب الهيكلية له وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى التطرق في المبحث الثاني إلى مفهوم التوازن المالي من خلال التفصيل في أهم مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الهيكل المالي.

المبحث الثاني: مفهوم التوازن المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهيكل المالي.

تعتبر عملية إختيار التوليفة المثلى من المصادر التي تستخدمها المؤسسة في تمويل استثماراتها والتي تعرف بمصطلح "الهيكل المالي" من أهم الوظائف التي يقوم بها المدير المالي، حيث يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومديرين، لما لها من تأثير على توازن المؤسسة مالياً.

المطلب الأول: تعريف الهيكل المالي وأهميته

يعتبر الهيكل المالي من بين الأدوات الحديثة التي أصبح وجودها ضروري ضمن القوائم المالية للمؤسسة، إذ يعتبر من أدوات تحقيق التوازن المالي، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الهيكل المالي والهيكل المالي الأمثل وأهميته.

1. مفهوم الهيكل المالي

الهيكل المالي هو "مجموع الأموال التي يتم بواسطتها تمويل موجودات المنشأة، وهو يتضمن التمويل المقترض والتمويل الممتلك".¹

ويعرف الهيكل المالي أيضاً على أنه "توليفة مكونة من مجموع مصادر التمويل التي يتم اختيارها من قبل المؤسسة لتغطية استثماراتها، وتتكون من العناصر المكونة لجانب الخصوم في الميزانية".² ويعرفها فريد ويتسون (Fred Wetson) وأيكن برحمان (Akon Berhman) أن "الهيكل المالي يمثل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمشروع، ويعبر عن مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول المتمثلة في الجانب الأيمن من الميزانية العمومية".³ وهو يتكون من جميع أشكال وأنواع التمويل سواء كانت ملكية أو إقتراض، وأيضاً سواء من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل".⁴ وعرفت مفيدة يحيوي الهيكل المالي على أنه: "كيفية قيام المؤسسة بتمويل مختلف أصولها من موارد خارجية وداخلية".⁵

¹ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2010، ص159-160.
² نبيلة سهيلية، جبار بوكثير، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية، العدد5، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2006، ص243.

³ عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص188.
⁴ أنفال حدة خبيرة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS بسكرة، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص3.
⁵ مفيدة يحيوي، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد03، الجزائر، 2002، ص90.

2. تعريف الهيكل المالي الأمثل

يعرف الهيكل المالي الأمثل "بأنه المزيج من التمويل الممّلك والمقترض الذي يجعل المعدل الموزون لكلفة التمويل في أدنى حد ممكن وإذا ما نجحت المنشأة من تحقيق ذلك تمكنت من تعظيم ثروة المالكين".¹

ويعرف أيضا "بأنه ذلك الهيكل الذي يعظم القيمة السوقية للأموال الخاصة من خلال تعظيم القيمة السوقية للمؤكل وذلك من خلال اختيار مزيج تمويلي يخفض تكلفة التمويل"² مايعني إيجاد التركيبة المثلى لعناصر رأس المال بحيث تكون التكلفة المرجحة في حدها الأدنى.

3. خصائص الهيكل المالي

ونذكر جملة من الخصائص التالية:³

1.3. الربحية: يجب أن يعود الهيكل المالي بالنفع على المؤسسة عن طريق الوصول إلى أقصى استخدام ممكن للرفع المالي مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة.

2.3. القدرة على الوفاء بالدين: حيث يجب أن لا يتجاوز اقتراض المؤسسة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالالتزامات.

3.3. المرونة: بمعنى أن يكون قادرا على تعديل مصادر الأموال تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال وبأقل تكلفة ممكنة.

4.3. الرقابة: يجب أن يتضمن الهيكل المالي أقل مخاطرة لفقدان السيطرة والرقابة على إدارة المؤسسة.

4. مكونات الهيكل المالي

يتكون الهيكل المالي من مختلف مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة، من مصادر تمويل طويلة الأجل ومصادر تمويل قصيرة الأجل.

1.4. مصادر التمويل طويلة الأجل

تتكون مصادر التمويل طويلة الأجل من مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

4.1.1. مصادر التمويل الداخلية

التمويل الداخلي يعطي المنشأة حرية الحركة ونسبة استقلال عن المالكين والغير وقد يؤثر ذلك على الربحية وذلك من خلال تخفيض الفوائد الربحية، وتتكون من الأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة.⁴

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص161.
² محمد بوشوشة، تأثير السياسة التمويلية على امتثالية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، اطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص156.
³ محمد لمين علون، لطفي شعباني، دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود جيجل، العدد 01، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة علي لونيس البلدية، الجزائر، جويلية 2020، ص762.
⁴ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص289.

✓ الأسهم الممتازة

مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة سوقية يجمع بين خصائص الأموال المملوكة وخصائص الأموال المقترضة.¹

الجدول رقم (01): مزايا وعيوب الأسهم الممتازة.

مزايا الأسهم الممتازة	عيوب الأسهم الممتازة
- لا يوجد أي إلزام قانوني على المؤسسة لدفع توزيعات الأسهم الممتازة.	- معدل عائد الأسهم الممتازة أعلى من العائد الخاص بالسندات.
- ليس هناك تاريخ استحقاق محدد للأسهم الممتازة.	- إمكانية إصدار المؤسسة لأسهم ممتازة دون وضع أصول مرهونة كضمان.
- تجنب المؤسسة شرط المساواة مع حملة الأسهم العادية من حيث العائد.	- تكلفة الأسهم الممتازة تفوق تكلفة الإقتراض.

المصدر: شعبان محمد، نحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص16-17.

✓ الأسهم العادية

تمثل مستند ملكية لها قيمة اسمية وقيمة دفترية فضلا عن قيمة سوقية ويملك حاملها حقوق يحددها القانون عادة،² مستند ملكية قابل للتداول يعطي لحامله الحق في المشاركة والتصويت في الإجتماعات للجمعية العامة وفي حالة التصفية له الحق في جزء من أموال التصفية.

القيمة الاسمية: القيمة التي ينص عليها عقد الإصدار، وعلى أساسها يتم توزيع الأرباح.

القيمة السوقية: يحددها السوق عن طريق قوى العرض والطلب وتتميز هذه القيمة بعدم الإستقرار.

القيمة الدفترية: هي قيمة السهم حسب السجلات المحاسبية للمؤسسة.³

الجدول رقم (02): مزايا وعيوب الأسهم العادية.

مزايا الأسهم العادية	عيوب الأسهم العادية
- لا يترتب عنها تكاليف ثانية أو متغيرة إلا بعد أن يتحقق الربح وتتقرر نسبة التوزيع.	- يؤدي التوسع فيها إلى زيادة قاعدة المالكين الجدد وتضييق سلطة المالكين الحاليين.
- تعطي مرونة حيث التكاليف وتكون أقل خطرا على الشركة من مصادر التمويل الأخرى.	- تدني العوائد نتيجة لتوسيع قاعدة توزيع الأرباح .
- تعد مصدر تمويلي من شأنه أن يزيد الثقة على الإقتراض.	- كثرة إجراءاتها وارتفاع تكاليف إصدارها.
	- خضوع أرباحها لضريبة الدخل.

المصدر: فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص11.

¹ فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص85.

² علاء فرحان طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)، الطبعة العربية، دار الايام لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص197.

³ شعبان محمد، مرجع سبق ذكره، ص14.

✓ الأرباح المحتجزة.

ويقصد بها الأرباح التي لا تقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين وذلك لتقوية مركزها المالي ومساعدتها على النمو والتطور كما تعتبر صمام أمن بالنسبة للمنشأة وتستطيع الرجوع إليه في حالة تعرضها لأي طارئ، وتضم الاحتياطات الإجبارية، الاحتياطات الاختيارية، الاحتياطات الأخرى، الأرباح المدورة.¹

الجدول رقم (03): مزايا وعيوب التمويل بالأرباح المحتجزة.

مزايا التمويل بالأرباح المحتجزة	عيوب التمويل بالأرباح المحتجزة
- يعتبر التمويل بالأرباح المحتجزة مصدر متاح لكل منشأة التي تحقق أرباح. - سهولة الحصول عليه لا يحتاج إلى ضمانات. - انخفاض تكلفته.	- عدم توفر هذا المصدر في بداية إنشاء المشروع . - محدودية هذا المصدر وبالذات في السنوات الأولى من المشروع. - إن استخدام الأرباح المحتجزة في تمويل المشروع يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية والسوقية للسهم.

المصدر: عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيق)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2006 ص 95-96.

4.1.2. مصادر التمويل الخارجي

عادة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمنشأة وبالتالي تلجأ المنشأة الاقتصادية للتمويل الخارجي، والذي يتمثل في:²

✓ القروض طويلة الأجل

عبارة عن عقد يتم بين المؤسسات المالية والشركة الطالبة للقرض تتجاوز مدته 7 سنوات لتمويل الأصول الثابتة ويتم تحديد بنود وشروط العقد على أساس التفاوض بين الطرفين وتشمل بنود العقد النقاط التالية: قيمة القرض، مدته وميعاد استحقاقه، معدل فائدته وكيفية تسديده، ضمانات العقد.

- أنواع القروض طويلة الأجل

تستخدم المؤسسات الاقتصادية القروض على شكلين كما يلي:

- **القرض الشخصي:** وهي قروض غير مضمونة يوضح في عقد هذا الدين معدل الفائدة الواجب تسديده وعدد مرات الدفع وتاريخ وشروط تسديد الدين يتميز بصدق الأمانة والوفاء بالعهد.
- **القرض المضمون:** وهو قرض ذو ضمان أكبر ويمثل ذلك في شروط هذا القرض خاصة فيما يتعلق منها بأسعار الفائدة ونجد أنه كلما كان القرض أكبر ضمان كلما كان معدل الفائدة منخفضاً على القرض.³

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيق)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 94.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 292.

³ دباح هشام، المفاضلة بين التمويل المباشر وغير المباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2012، ص 88-89.

الجدول رقم (04): مزايا وعيوب التمويل بالقروض طويلة الأجل.

مزايا التمويل بالقروض طويلة الأجل	عيوب التمويل بالقروض طويلة الأجل
<ul style="list-style-type: none"> - تجنب المؤسسة تكاليف اللجوء إلى الإصدار العام - عملية الحصول عليها لا تستغرق وقت طويل - الاستعانة بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل يغني عن اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> - إن سداد هذه القروض بأقساط سنوية طويلة المدة يعرض المؤسسة إلى الاستنزاف النقدي. - تتضمن اتفاقيات تقديم القروض نصوصا مفيدة للمؤسسات المقترضة لحماية حقوق الدائنين - يتطلب ضمانات قد لا تكون في متناول المؤسسة المقترضة.

المصدر: دباح هشام، المفاضلة بين التمويل المباشر وغير المباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2012، ص70-71.

✓ تمويل الإستئجار

هو عقد يتفق بموجبه طرفان هما المؤجر والمستأجر بأن يقوم الأول بتقديم أصل معين للطرف الثاني للإنتفاع به واستخدامه لمدة معينة على أن يقوم الطرف الثاني بدفع مبالغ محددة بتواريخ محددة للطرف الأول.

✓ أنواعه

- الإستئجار المباشر: حيث يقوم المستأجر بالإنتفاع من أصل لا يملكه.
- البيع وإعادة الاستثمار: حيث تباع إحدى الشركات الأصل وتقوم بإعادة استئجاره من المالك وهنا تستنفذ بقيمة الأصل وفي نفس الوقت تظل مستخدمة لهذا الأصل.
- الاستئجار الثلاثي (الممول): وهنا يوجد 3 أطراف في العملية هم المأجر والمستأجر والمقرض.
- التأجير المالي: وهو التزام بدفع سلسلة من الدفعات المالية لمالك الأصل لقاء استعماله وتكون صيانة الأصل من مسؤولية المستأجر ويستمر عقد الإيجار طيلة عمر الأصل كما أن المستأجر لا يستطيع إلغاء عقد الإيجار.
- التأجير التشغيلي: وهنا تكون فترة التأجير قصيرة لذلك فإن الدخل المتحقق من الإيجارات لا يعوض المالك عن كامل قيمة الأصل، لأنه سوف يقوم بتأجيره مرة أخرى ويستطيع المستأجر، هنا إلغاء عقد الإيجار.¹

¹ عبد الحليم كراجة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص100.

✓ السندات

يعتبر السند قرضا طويل الأجل يحمل سعر فائدة ثابت توافق بموجبه الشركة التي أصدرته بدفع الفائدة المستحقة عليه لمالك السند في تواريخ محددة، بالإضافة إلى التزامها بدفع قيمة السند في تاريخ الاستحقاق، ولا يعتبر حامل السند مالكا في الشركة ولا يحق له التدخل في شؤونها، ولكن يحق له استرداد دينه في حالة تعرضه للإفلاس أو التصفية قبل أن يحصل حملة الأسهم الممتازة والعادية على حقوقهم، ولذلك يتخذ السند القيم التالية :

القيمة الاسمية (Par Value): وهو سعر الإصدار الذي يكون موحدا وعادة ما تصدر السندات بقيمة اسمية عشرة دنانير أو مضاعفاتها.

القيمة السوقية (Market Value): تتغير قيمة السندات والتداول في السوق المالي ارتفاعا أو هبوطا بحسب التغير في أسعار الفائدة المصرفية لسهم لذلك يتوجب التفريق بين القيمة السوقية التي تظل ثابتة وتلتزم الشركة بدفعها لحامل السند عند موعد الاستحقاق بالإضافة إلى الفائدة السنوية.¹

- أنواع السندات

هناك أنواع مختلفة للسندات التي تصدرها الشركات لعل أكثرها أهمية هو ما سنتطرق إليه، وهي :

- سندات الرهن:

هذا النوع من السندات يكون مدعوما بموجودات ثابتة تقدمها الشركة كضمان لجملة السندات تلتزم بموجبها بدفع القيمة الاسمية بالإضافة للفوائد المستحقة في مواعيد استحقاقها أي أن تلجأ إلى بيع موجوداتها المرهونة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين.

- السندات الغير مضمونة برهن موجودات معينة

وهي سندات طويلة الأجل غير مكفولة برهن موجودات معينة ويعتمد إصدار هذه السندات على طبيعة موجودات الشركة.

- السندات القابلة للتحويل

وهي سندات يمكن تحويلها إلى أسهم عادية بسعر ثابت بناء على طلب مالكيها.

- سندات الدخل

وهو نوع آخر من أنواع السندات ولكنه يختلف عن غيره بأنه مشروط بتحقيق الشركة لأرباح فإذا حققت الشركة الربح فإن حامل السند يحصل على فائدة أعلى من سعر الفائدة الثابتة على السندات الأخرى

¹ علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، اثناء لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص271-272.

- السندات القابلة لإعادة الخصم

يمكن إرجاع هذا السند للشركة التي أصدرته بناء على رغبة حامله وقبض قيمته الاسمية نقدا بالإضافة للفوائد المستحقة.

- السندات القابلة للاستدعاء

وهي سندات يحق للشركة التي أصدرتها سداد قيمتها قبل موعد استحقاقها وفي الوقت الذي تختاره، ويتم اللجوء إليها عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق عن سعر الفائدة على السند.¹

الجدول رقم(05): مزايا وعيوب السندات

وجهة نظر حملة السندات	من وجهة نظر الشركة التي أصدرت السندات
<ul style="list-style-type: none"> -أقل أنواع الاستثمارات خطورة. - يحصل حامل السند على دخل مضمون ومؤكد وثابت. - أن الدخل الذي يحصل عليه حاملها يأثر بعوامل التضخم في السوق. 	<ul style="list-style-type: none"> - الفوائد التي تدفعها لحاملي السندات تخصم من الضرائب. - غالبا ما تكون كلفة السند أقل من كلفة غيره من أدوات الدين الأخرى. -تخصص الشركة سنويا مبالغ كبيرة تدفعها كفوائد على السندات مما يؤثر على سيولتها، وبالتالي فهي تشكل عبئ عليها .

المصدر: عبد المعطي عساف، إدارة المشروعات العامة، الطبعة الثانية، مطابع القبس التجارية، الكويت، 1990، ص212-

220.

2.4. مصادر التمويل قصير الأجل

هو ذلك الإلتزام الذي يتوجب سداؤه خلال مدة زمنية قصيرة لا تزيد عن السنة الواحدة، وتنقسم مصادر التمويل قصير الأجل إلى نوعين الإئتمان المصرفي والإئتمان التجاري.

4.2.1. الإئتمان المصرفي

تقوم البنوك التجارية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج من أموال لتمويل عملياتها الجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الأساسية التي تواجه المؤسسة التي تفكر في استخدام الإئتمان المصرفي.²

✓ أشكال الإئتمان المصرفي

- حسابات الجارية المدينة

وهي عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم احتساب الفائدة على المبلغ المستخدم من سقف الجاري المدين.

- خصم الأوراق التجارية

¹ المرجع نفسه، ص273-274.

² محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ص50.

حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع لأجل بتسييل هذه الكمبيالات لدى البنك التجارية هذا الأخير يقوم بإحتساب الفائدة على الكمبيالة حتى تاريخ الاستحقاق وخصمها من القيمة الاسمية للكمبيالة وإعطاء العميل صافي قيمة الكمبيالة.

- الجاري المدين المستندي

وفي هذا النوع من التمويل يقوم البنك التجاري بدفع قيمة الإعتماد المستندي نيابة عن العميل المستورد، ويسمى جاري مدين مستندي لأنه يستخدم لتمويل الاعتمادات المستندية.¹

4.2.2. الإئتمان التجاري

يعرف بأنه قرض قصير الأجل والذي يمنحه التاجر إلى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء بضائع لغرض إعادة بيعها، وقد يكون ناتج عن بيع دين بين الشركات، ويسجل كذمم من قبل البائع وحساب مدين من جانب المشتري.²

✓ أشكال الإئتمان التجاري

- الحساب الجاري: وفي هذا النوع من الحسابات يقوم التاجر بمنح العميل تسهيلات بالدفع دون توقيع العميل على كمبيالات وهذه تعتبر ميزة لعدم وجود وثيقة إثبات قانونية بيد الدائن.

- الكمبيالات: وهي تعهد بدفع مبلغ معين بتاريخ معين.

- الشيكات المؤجلة: وهي وسيلة غير مرغوبة من قبل المدينين نظرا للإجراءات القانونية الصعبة بحق المتخلفين عن الوفاء بقيمة الشيكات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشيك هو أداة وفاء غير معلقة على شرط إلا أنها أصبحت تستخدم كأداة إئتمان.³

المطلب الثاني: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها إنتشاراً في أوسط المحللين الماليين، ومن أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الإقتصادية.

1. تعريف وتصنيف النسب المالية

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.⁴

2. تصنيف النسب المالية

✓ النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات:

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق، ص 69.

² علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 259.

³ المرجع نفسه، ص 73.

⁴ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 83.

وهو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب الى 3 أقسام:

- نسب قائمة الدخل: وهي النسب التي يتكون البسط والمقام فيها من بنود قائمة الدخل.
- نسب قائمة المركز المالي: وهي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي.
- النسب المختلطة: وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين الدخل والمركز المالي.¹

1.2. نسب الربحية

الربحية تعني مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معين.²

الجدول رقم (06): نسب الربحية

النسبة	تفسيرها	الصيغة الرياضية
هامش صافي الربح	تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول الى أرباح صافية	$\frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{المبيعات}}$
معدل العائد على إجمالي الأصول	تشير هذه النسبة الى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المنشأة	$\frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{الأصول إجمالي}}$
معدل العائد على حقوق الملكية	تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية لأنها العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المنشأة.	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

المصدر: محمد عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص220.

2.2. النسب الهيكلية

وهي نسب تسعى لدراسة هيكل المؤسسة المالي إذا كان التحليل في جانب واحد من جانبي الميزانية العمومية.³

الجدول رقم (07): النسب الهيكلية.

النسبة	تفسيرها	الصيغة الرياضية
نسبة التمويل الدائم	تشير هذه النسبة الى مدى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2008، ص129.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص62.

³ نعيم نمر داوود، التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2012، ص46.

نسبة التمويل الخاص (الذاتي)	تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الخاصة	الأموال الخاصة الأصول الثابتة
نسبة الديون الى رأس المال	تظهر هذه النسبة مدى إستخدام الديون في المؤسسة مقارنة بحقوق الملكية	الديون حقوق الملكية
نسبة الديون الى إجمالي الأصول	تحدد هذه النسبة هامش الأمان للمقرضين	مجموع الديون مجموع الأصول
نسبة الأصول لحق الملكية	تمثل هذه النسبة جميع الإلتزامات على المؤسسة، مؤشر لتعرف على أهمية مساهمة الرفع المالي في ربحية المؤسسات	مجموع الأصول حق الملكية
نسبة الإستقلالية المالية	تقيس مدى إستقلالية المؤسسة عن دائئنها	الأموال الخاصة الديون مجموع

المصدر: أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى بسكرة، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، GMS للجنوب الجزائر، 2012، ص53.

3.2. نسب السيولة:

هذه النسب تقيس بشكل رئيسي مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.¹

الجدول رقم(08): نسب السيولة.

النسبة	تفسيرها	الصيغة الرياضية
نسبة التداول	تقيس مدى سيولة المنشأة عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة.	الأصول المتداولة الخصوم المتداولة
نسب السيولة السريعة	تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.	الأصول المتداولة - المخزون السلعي الالتزامات قصيرة الاجل
نسبة السيولة الفورية	تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال النقدية المتوفرة لديها.	النقدية الالتزامات قصيرة الاجل

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الاولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص36.

¹ زكريا الدوري وآخرون، وظائف وعمليات منظمات الأعمال، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص173.

نسب النشاط

وتعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة من حيث أنها تقيس سيولة الشركة وكفاءاتها في إدارة ذممها المدينة وإدارة مخزونها.¹

الجدول رقم (09): نسب النشاط.

النسبة	الصيغة الرياضية
معدل دوران مجموع الأصول	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$
معدل الدوران للأصول المتداولة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$
معدل دوران صافي رأس المال العامل	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع رأس مال العامل}}$
معدل دوران الموجودات الثابتة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$
معدل دوران الموجودات الثابتة	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{تكلفة رصيد البضاعة}}$
معدل دوران الذمم المدينة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$
معدل دوران الحسابات الدائنة	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}}$

المصدر: أيمن الشنطي وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دارالبداية، عمان، الاردن، 2010، ص160.

المطلب الثالث: مناهج الهيكل المالي والعوامل المؤثرة عليه ومحدداته

1. مناهج الهيكل المالي

لتحديد الهيكل المالي الأمثل هناك عدة مناهج مستعملة، ويختلف الهيكل المالي من مؤسسة إلى أخرى، وهذا الاختلافات يعود إلى عوامل. لتحديد الهيكل المالي الأمثل هناك عدة مناهج مستعملة نذكر منها:

¹ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص69.

1.1. منهج التوازن

يفترض هذا المنهج وجود حالة توازن ومرونة مالية للهيكل المالي، وهذا يتطلب حساب تكلفة رأس المال في ضوء البدائل التمويلية المتاحة من مصادر التمويل المختلفة ثم القيام باختيار المزيج التمويلي والذي يصاحبه أقل تكلفة تمويل.¹

2.1. منهج التوازن المقارن

يقوم هذا المنهج على افتراض معدل عائد إضافي يجب تحقيقه، بالإضافة إلى تكلفة مصادر الأموال، ولذلك يتم تحديد مزيج تمويلي متعدد ضمن خطط مالية متعددة، وأثر كل خطة على كلفة مصادر الأموال، ومقارنة هذه الخطط للوصول إلى المزيج التمويلي المناسب.

3.1. منهج التوازن الديناميكي (الحركي)

يقوم هذا المنهج على أساس أن هناك متغيرين يؤثران في اختيار المزيج التمويلي المناسب، وهما المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية، ويتأثران بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة، ويتخذ قرار اختيار هيكل التمويل في ضوء قيود التكلفة والمركز الائتماني وطبيعة استخدامات الأموال والعمليات الإنتاجية والتسويقية واختيار المزيج الذي يتصف بالفعالية والمرونة.²

2. العوامل المؤثرة على الهيكل المالي (محددات)

هناك عدة عوامل أو متغيرات مؤثرة في القرارات الخاصة بالهيكل المالي من أهمها:

1.2. المخاطر التشغيلية: المنشأة ذات العوائد التشغيلية المستقرة نسبياً، تتمتع بحالة أمان عالية اتجاه تسديد فوائد القروض لأن احتمال تعرضها للمخاطرة أقل قياساً بتلك التي تتصف بالنقل في العوائد التشغيلية.

2.2. تركيبة الموجودات: تؤثر تركيبة الموجودات في طريقة التمويل.

3.2. معدل نمو المبيعات: المنشأة التي تتصف بنمو مضطرب في قيمة مبيعاتها تعتمد على التمويل المقترض لدرجه أكبر، مما يترتب عنه زيادة العوائد التي تمكنها من تسديد التزاماتها المالية (الفوائد).

4.2. المرحلة المعنية من دورة حياة المنشأة: تقسم دورة حياة المنشأة عادة إلى أربع مراحل وتكون فيها استراتيجية التمويل كما يلي: ففي المرحلة الأولى يكون الاعتماد على التمويل المقترض قليل، يرتفع جداً في مرحلة التوسع، ويتناقص في مرحلة النضوج نظراً لتوافر الأموال الذاتية، وينخفض جداً في المرحلة الأخيرة.

5.2. موقف الإدارة: إدارة المنشأة التي تتصف بالحيطة تحتفظ في استخدام التمويل المقترض على العكس من الإدارة المجازفة التي تتوسع في استخدامه.

¹ أنفال حدة خبيزة، مرجع سبق ذكره، ص4.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة الأولى، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص157.

6.2. موقف الدائنين: يمنح الدائنون القروض عندما تكون المعايير المالية للمنشأة المقترضة سليمة.¹

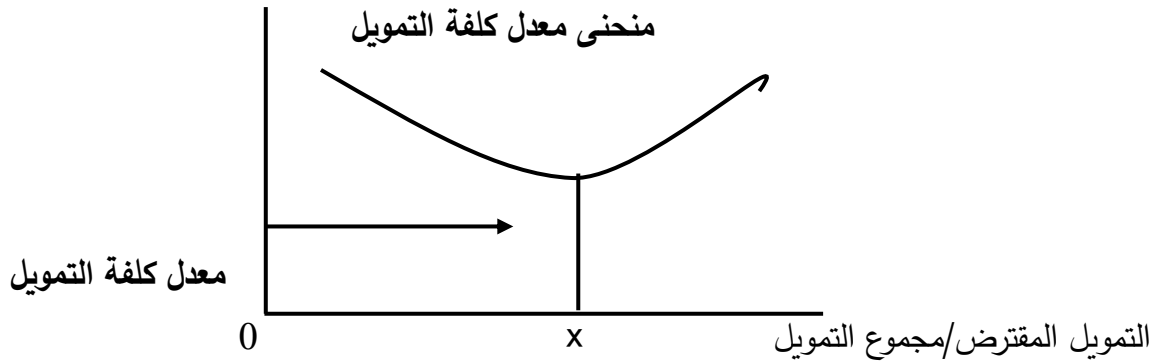
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للهيكل المالي

رغم ظهور عدة نظريات حاولت تفسير مشكلة اختيار الهيكل المالي الأمثل، واختلاف وجهات نظرها بين مؤيد ومعارض، إلا أنه لا يزال هناك جدل كبير بين الباحثين والمختصين في حقل الإدارة المالية، وعدم حيازة أي نظرية على الإجماع.

1. النظرية التقليدية للهيكل المالي

وفي إطار المدخل التقليدي فإن الاستخدام الرشيد للتمويل المقترض في الهيكل المالي للمنشأة يزيد معدل العائد على حق الملكية. فالتوفيق الأمثل بين التمويل المقترض والممتلك في الهيكل المالي يجعل معدل كلفة التمويل في أدناه ويعظم معدل العائد على حق الملكية ويتبين ذلك من الشكل (1):²

الشكل رقم 01: العلاقة بين التمويل المقترض ومعدل كلفة التمويل



المصدر: محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 163.

بالنسبة لأصحاب هذه النظرية فإن تكلفة الإستدانة K_D وتكلفة الأموال الخاصة K_{CP} لا يتغيران إذا تغير المعدل D/CP ، فإذا كان K_D يختلف عن K_{CP} ، فالسلوك العقلاني يكمن في الرفع من المصدر الأقل كلفة في التمويل، في حين أنه عموماً تكون تكلفة الدين K_D أقل من تكلفة الأموال الخاصة K_{CP} ، في هذه الحالة التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال K_0 تكون دالة متناقصة للمعدل $L=D/CP$.

بالنسبة لنظرية الربح الصافي فإن تكلفة الديون K_D وتكلفة الأموال الخاصة K_{CP} لا يتغيران عند تغير نسبة الإستدانة $(L=D/CP)$.³

1.1. نظرية الربح الصافي كمفسر للهيكل المالية

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² المرجع نفسه، ص 163.

³ إلياس ساسي، يوسف قريشي، التفسير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 386.

تحدد هذه النظرية علاقات متباينة بين التكلفة الإجمالية للتمويل والهيكل المالي حسب معدل المردودية التي وصلت إليه المؤسسة.

1.1.1. سلوك المقرضين

عندما تقل تكلفة الاستدانة i يتوجه المقرضون الى رفع مطالبهم مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاستدانة. بصفة عامة فإن تكلفة الاستدانة i يفترض أنها تتغير حسب قيمة L عبر مرحلتين:

- من أجل $0 < L < L_1$ أي أنه بالنسبة لمستويات الاستدانة المنخفضة K_D يبقى ثابت.
- من أجل $L > L_1$ يبدأ المقرضون يشعرون بتفاقم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بفعل ثقل مديونيتها فيطلبون مكافآت متزايدة، في هذه الحالة L_1 لا يمثل المؤشر الذي يحدد حدود الإستدانة وإنما يمثل عتبة دخول المؤسسة إلى مستوى مخاطرة .

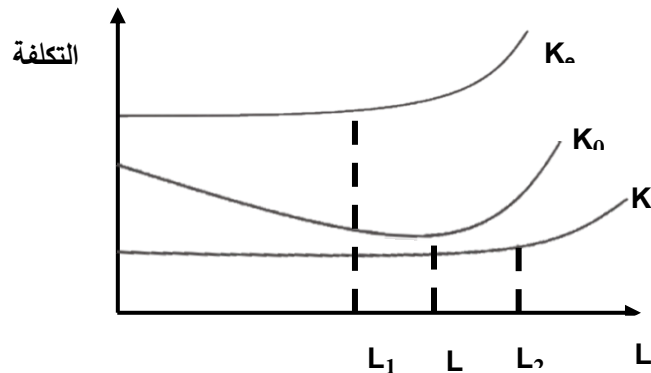
1.1.2. سلوك المساهمين

تقترح هذه النظرية تحليلاً لسلوك المساهمين مشابهاً لتحليل سلوك المقرضين فالمساهمون في المؤسسة يقابلون الارتفاع في L بتقدير أعلى لمعدل المكافآت المنتظرة من طرف مؤسسة، وهو ما يرفع من مستوى تكلفة الأموال الخاصة K_{CP} تتعرض تكلفة الأموال الخاصة، لنفس التغيرات التي تتعرض لها تكلفة الاستدانة، فالعلاقة $K_{CP} = K_{CP}(L)$ تكون ثابتة من أجل كل القيم L الأقل من حد معين فأني تجاوز L_2 يؤدي الى زيادة في K_{CP} وفي مثل هذه الحالة يمكن تحديد هذه العلاقة بالمعادلة التالية: $K_{CP} = K_{CP}(L)$.

1.1.3. تطور التكلفة الإجمالية للتمويل

بعد استعراضنا لتحليل تغيرات تكلفة الأموال الخاصة والاستدانة عند ارتفاع L تحاول هذه النظرية تحليل العلاقة بين مختلف توفيقات التمويل الممكنة والتكلفة الإجمالية للتمويل الشكل التالي يبين ذلك: ¹

الشكل رقم 02: سلوك التكلفة الإجمالية للتمويل



المصدر: إلياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ص 388.

¹ المرجع نفسه، ص 388-389.

2. نظرية إنعدام الهيكل المالي الأمثل

تعتبر هذه النظرية من أبرز الإنجازات في دراسات التمويل، إذ تنفي هذه النظرية أي علاقة للهيكل المالي بالقيمة السوقية للمؤسسة، وذلك يعني أن القرار التمويلي لا يرتبط بإنخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، وإنما يحدده القرار الإستثماري فقط، وقد جاءت هذه النظرية على شكل مقترحين للعالمان مودجلياني وميلر حيث يرى هذان الإقتصاديان أنه لا وجود لهيكل مالي أمثل، حيث أن تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة مستقلان عن هيكلها المالي، ففي ظل تواجد سوق مالية كفاء، وغياب الجباية يوجد تكافؤ بين مختلف أنماط التمويل، وقد بنيت نظريتهما على ما يسمى بالتحكي¹، تتميز في هذه النظرية بين حالتين: حالة وجود الضرائب وحالة عدم وجودها، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر وهمية .

1.2. في ظل وجود الضرائب: يقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:²

- إتاحة المعلومات حول المؤسسات في السوق بشكل مجاني.
- حرية شراء المستثمر للأوراق المالية حسب الرغبة.
- رشادة وعقلانية المستثمر.
- تصنيف المؤسسات على شكل مجموعات على أساس درجة المخاطرة التي تتطوي عليها.
- ثبات النتيجة قبل الضرائب والفوائد المقدرة في كل الفترات.
- ليس للديون مخاطر كما أن تكلفتها متماثلة لكل المساهمين.

3. نظرية التوازن.

لقد جاءت هذه النظرية بفكرة أن الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة تتحقق بالتوازن بين الميزة الجبائية للقروض وتكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة، وقد عرفت هذه النظرية في إعدادها مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى: ففي هذه المرحلة تم إدخال اثر تكلفة الإفلاس على نموذج (Modigliani) و (Miller) وبينت أن الاستدانة تؤدي إلى ارتفاع اثر الرافعة وأيضاً تظهر التكلفة الإفلاس.

المرحلة الثانية: جاءت هذه المرحلة كتعديل للمرحلة السابقة، حيث أخذت تكلفة الوكالة بعين الاعتبار.³

1.3. تكلفة الإفلاس

حسب (Malecol) (1984) فإن تكاليف الإفلاس من الصعب تجاهلها باعتبار أنها تشمل مجموعتين من التكاليف: المجموعة الأولى تضم تكاليف مباشرة بينما تضم المجموعة الثانية من التكاليف غير مباشرة، كما يدل (harris et Raviv) (1991) على أهمية هذه التكاليف أي أنه في العديد من الدول

¹ إدادان عبد الغاني، وآخرون، مداخلة بعنوان دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الرفع المالي

كاستراتيجية للنمو الداخلي، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، الجزائر، ص59.

² محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص197.

³ مليكة زغيب، نظير فلادي، دراسة علاقة الجبائية لهيكل التمويل للمؤسسة، حالة مؤسسة sijo سكيدة، مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية،

العدد 01، جامعة قسنطينة الجزائر، 2014، ص103.

يعتبر القانون المتعلق بالتصفية بعدا متضمنا في عقد الدين، فالتشريعات المتعلقة بالإفلاس من جهة والتطبيق الصارم نسبيا لحقوق المدينين من جهة ثانية زاد من احتمال متابعة مسيري المؤسسات المستدينة، فعندما تكون الاستدانة في مستوياتها الدنيا، فإن مخاطر الإفلاس تزداد مع الزيادة في نسبة الاستدانة وذلك بعلاقة خطية، وتستمر العلاقة على هذا النحو إلى أن تصل نسبة الاستدانة إلى نقطة معينة، بعدها تبدأ مخاطر الإفلاس في الزيادة بمعدل اكبر من معدل الزيادة في نسبة الاستدانة، وكقاعدة عامة كلما زادت مخاطر الإفلاس زادت أثارها العكسية على كل من تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة.¹

2.3. تكلفة الوكالة

الوكالة هي عقد يقوم بموجبه شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يدعى الوكيل، من أجل القيام بمهمة معينة نيابة عنه وبإسمه. فتتفرع هذه النظرية تفسير سلوك مختلف المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة، مثل المدراء، الملاك أو المساهمين، المقترضون، والمدينون بشكل عام ومحاولة ملاحظة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل، وتنطلق هذه النظرية من فرضيتين: أولا ليس بالضرورة أن تكون أهداف المدراء والملاك متطابقة، ثم إن المتعاملين ليسوا متساويين في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة ومحيطها.

فالعلاقة الوكالة ينجم عنها نوعان من تضارب المصالح، فهي تؤدي إلى بروز تناقض في المالح بين المسير والمساهمين من جهة وبين المساهمين والمدينين من جهة أخرى.²

4. النظرية المتعددة الأشكال

1.4. نظرية الإشارة

تستند هذه النظرية على مفهوم انعدام التناظر في المعلومة التي تتميز بها الأسواق المالية، الحقيقية فتذهب هذه النظرية إلى تأكيد أن مسيري المؤسسات الأحسن أداء هي التي تستطيع إصدار مؤشرات خاصة وفعالة تميزها عن غيرها من المؤسسات الأقل أداء وخصوصية هذه المؤشرات هي صعوبة نشرها من قبل المؤسسات الضعيفة، نستطيع أن نذكر من بينها هذه المؤشرات المتعددة هيكل رأس المال، سياسة مكافآت رأس المال أو اللجوء إلى أوراق مالية معقدة.

تقترح هذه النظرية نموذجا يحاول أن يعكس نوعية مؤسسة ما على أساس هيكلها المالي، فالمستثمرون يصنفون المؤسسات الموجودة في السوق إلى فئتين: A و B بحيث تكون المؤسسات من الصنف A أحسن أداء من المؤسسات صنف B.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول دروس وتطبيقات، ص 414.

² أنفال حدة خبيزة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

من أجل تصنيف المؤسسات في المجموعتين A أو B، يحدد المستثمرين في السوق مستوى من الاستدانة D يسمى الاستدانة الحرجة، حيث أن المؤسسات ذات النوعية الرفيعة (A) لها القدرة على الاستدانة أعلى من وهكذا.¹

2.4. نظرية الالتقاط التدريجي

تضم هذه النظرية نموذجين هما (myres) 1990 و (williamson) 1988 نستخلص من خلالها أن نظرية الالتقاط التدريجي التي لا تفترض وجود معدل تمويلي أمثل كما هو الحال بالنسبة لنظرية التوازن، فإن المؤسسة تتبع ترتيب لأنماط أو مصادرتمويل محددة وفق ما تمليه الضرورة للتمويل الخارجي، و ليس محاولة منها البحث عن الهيكل المالي الأمثل، هذا الترتيب يتم التعبير عنه بشكل مختلف من وضعية الى أخرى، تبعا للهدف الذي تسعى إدارة المؤسسة إلى تحقيقه.²

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص429.

² نشأت حكمت عليوي، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، السنة الدراسية: 2018-2019، ص25-26.

المبحث الثاني: مدخل للتوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفا مبدئيا تسعى المؤسسة الاقتصادية على اختلاف نشاطها من أجل تحقيقه، باعتباره يعكس مدى استقرارها المالي، فهو يفرض بأن تمويل الأصول الثابتة يكون عن طريق الموارد طويلة الأجل، وبالمقابل تمويل الأصول المتداولة ذات المدى القصير عن طريق الموارد قصيرة الأجل. فالتوازن المالي يمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها المالية عند تواريخ استحقاقها وتوفير احتياجاتها المالية بالأحجام المطلوبة بأحسن وأدنى تكلفة.

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

1. تعريف التوازن المالي

تتعلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، وعلى أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون والتزامات المؤسسة في الآجال القصيرة.¹

- التناسق الموجود بين الموارد المالية في الميزانية واستخداماتها يعبر عنه بالتوازن المالي.²
- هو التوازن الأدنى بين المدة الزمنية لأصل معين والمصدر التمويلي الموافق لهذا الأصل الذي سوف يستعمل لتمويله.³

2. أنواع التوازن المالي

يتحقق التوازن المالي في المؤسسة في شكلين وهما:⁴

التوازن المالي قصير الأجل: يتم التعرف عليه من خلال الخزينة ومدى قدرة المؤسسة على الاستدانة ومدى اعتمادها على أموال الغير في تغطية الاحتياجات الغير متاحة ودرجة تحكمها في استخدام تلك الموارد.

2.1. التوازن المالي طويل الأجل: يتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها عند تواريخ استحقاقها.

3. أهمية التوازن المالي

تظهر أهمية التوازن المالي في المؤسسة المالية من خلال:⁵

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال المؤسسة.
- تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة.

¹ ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق للنشر، الجزائر، 2001، ص 22.

² السعيد محمد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000، ص 255.

³ Gérarda Melyon, Bernard Rebouh, **Comptabilité des sociétés commerciales**, Bréal, Paris, 2002, P 62.

⁴ <https://almohasben-com.cdn.ampproject.org> 02/04/2021 المطلع علي بتاريخ

⁵ جميل محمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 21-22.

الفصل الأول: الإطار النظري للهيكل المالي والتوازن المالي

بالإضافة إلى أهمية التوازن المالي من خلال القدرة على:¹

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى الإستخدام العقلاني للموارد.
- فرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلة والخارجة من المؤسسة.
- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخرينة العامة للمؤسسة.
- تقدير العائدات من فرص الاستثمار المتاحة.

4. أهداف التوازن المالي

يسعى التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية لأجل تحقيق هدفين رئيسيين وهما:²

4.1. السيولة: فالسيولة ضرورية لوفاء المنظمة بالتزاماتها وتقادي مخاطر الإفلاس والتصفية أن لم تتوفر السيولة في الوقت المناسب.

4.2. الربحية: تعتبر ضرورية للضمان قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار في أعمالها فلتحقيق الربحية تسعى المنظمات إلى توظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة. يمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان ولكنهما في نفس الوقت هدفان متعارضان وذلك نتيجة لاستحواذ تحقيق أعلى نسبة من الأرباح على تفكير القائمين على الإدارة المالية على حساب توفير الحد الأدنى من القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وتشغيل الأصول طويلة الأمد.

المطلب الثاني: شروط وإجراءات إعادة التوازن

1. روابط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي في أي مؤسسة اقتصادية يستلزم تحقق مجموعة من الشروط وهي:³

الشرط الأول: رأس المال العامل صافي الإجمالي موجب، أي أن $FRng > 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة.

الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، أي أن $FRng > BFRg$ ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجبا بل يجب أن يكفي هذا الهامش للتعطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة أي $Tng > 0$ ، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات. والشكل التالي يمثل مؤسسة في حالة توازن مالي من المنظور الوظيفي.

¹ <https://almohasben-com.cdn.ampproject.org>

² فيصل محمود الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

جدول رقم (10): المعادلة الأساسية للخزينة وتحقيق التوازن المالي

الاستخدامات المستقرة Es	الموارد الدائمة RD
استخدامات الإستغلال وخارج الإستغلال	رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng
Ehex + EX	
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRng	موارد الإستغلال وخارج الإستغلال Rex + Rhex
استخدامات الخزينة Et	
Tng الخزينة الصافية	موارد الخزينة RT

المصدر: إلياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص108.

2. الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن المالي

في حالة حدوث أي اختلال مالي في المؤسسة تلجأ للتخلص منه من خلال قيامها بإتباع أحد الإجراءات التالية على حدى أو كلاهما معا بهدف إعادة توازنها المالي:¹

1.2. الرفع من رأس المال العامل: ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات نذكر أهمها:

2.1.1. الرفع من الأموال الخاصة: كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.

2.1.2. التنازل عن بعض الاستثمارات: إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.

2.1.3. الرفع من مخصصات الإهلاكات والمؤنات: إن الرفع في مخصصات الإهلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية لإستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الإهلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

2.1.4. الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل: يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

¹ اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلة سطييف، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الدراسية، 2008-2009، ص72-73.

2.2. تخفيض احتياجات رأس المال: من أجل تخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية

2.2.1. التخفيض من كمية المخزونات: وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها السيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.

2.2.2. التخفيض من الحقوق: تعاني اغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لابد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.

2.2.3. الرفع من ديون الموردين: يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزونها إلى سيولة.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة

مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المدير المالي في المؤسسة لمعرفة الوضع المالي لها باعتبارها يمثل قدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي، وفي نفس الوقت توضح مدى التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم سيولة الأصول أي أن الخصوم التي ستستحق بعد فترة طويلة لابد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات من خلال الفروع التالية:

1. رأس المال العامل

1.1. تعريف رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية والحكم على مدى توازنها المالي خاصة في المدى القصير. لذا فهو يأخذ عدة تعريفات منها:

- ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.¹

- كما يتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي) ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.²

$$FRNG = RD - ES$$

2.1. أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:

¹ ملكية زغيب، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص 49.

² إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

2.1.1. رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة.¹ يقصد به مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل والتي تشتمل على كل من قيم الاستغلال، القيم الغير محققة والقيم الجاهزة. ومنه:²

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

2.1.2. رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.³ يتم حسابه بطريقتين:⁴ من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

2.1.3. رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول المتداولة. يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل.⁵ ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:⁶

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

بتعويض الأموال الخاصة (الخصوم - مجموعة الديون)

وبتعويض الأصول الثابتة (الأصول - الأصول المتداولة)

نحصل على رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول متداولة} - \text{مجموع الديون}$$

2.1.4. رأس المال العامل الأجنبي: يقصد به قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون. يكتب وفق الصيغة التالية:⁷

$$\text{رأس المال العامل الاجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

¹ ز غيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص50.

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص47.

³ ز غيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص50.

⁴ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص57.

⁵ المرجع نفسه، ص50.

⁶ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص46-47.

⁷ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص60.

4.2. الحالات الممكنة لرأس المال العامل: يأتي رأس المال العامل حسب عدة حالات وهي:¹

4.2.1. رأس المال العامل الإجمالي موجب $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على

المدى الطويل، حيث يمكن للمؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحقت فائضا مالياً يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

4.2.2. رأس المال العامل الإجمالي معدوم $FRng = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل

على المدى الطويل، ولكن دون تحقيق فائض، بحيث نجحت المؤسسة في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

4.2.3. رأس المال العامل الإجمالي سالب $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل

استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجزاً في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

4.1. استراتيجيات رأس المال العامل: وتتمثل في ثلاث استراتيجيات وهي:²

4.1.1. الإستراتيجية المقابلة: تعتبر هذه الإستراتيجية من الاستراتيجيات المعتدلة لتمويل الأصول، حيث

تقوم الشركة بجعل فترة استحقاق متطلباتها يتطابق مع فترة أجال أصولها، وتقضي هذه الإستراتيجية أن تقوم الشركة بتمويل أصولها الثابتة والجزء الدائم من أصولها المتداولة بمصادر تمويل طويلة الأجل، أما الجزء الموسمي من الأصول المتداولة فيتم بتمويله عن طريق الاقتراض قصير الأجل، إن إتباع هذه الإستراتيجية يجعل خطر التمويل الذي تتحمله الشركة مقبولا مع المحافظة على ربحية مقبولة.

4.1.2. الإستراتيجية العدوانية: يمكن تعريف الإستراتيجية العدوانية للتمويل على أنها تلك الإستراتيجية التي

تتبعها الشركة لتمويل متطلباتها الموسمية على الأقل، وكذلك احتمال تمويل بعض من متطلباتها عن طريق الأموال قصيرة الأجل، الباقي يمول عن طريق الأموال طويلة الأجل.

4.1.3. الإستراتيجية المحافظة: تكون مبنية على تمويل جميع متطلباتها المقترحة من الأموال عن طريق

الأموال طويلة الأجل، واستخدام التمويل قصير الأجل مثل الذمم الدائنة والمستحقات في الحالات الطارئة أو في حالة التدفقات النقدية الخارجية غير المتوقعة.

5.1. العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي

هناك جملة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على حجم رأس المال العامل في المؤسسة

الاقتصادية وهي:³

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2009، ص 343-345.

³ منير محمد شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص- ص 115-116.

5.1.1. طبيعة الإنتاج: كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال العامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية.

5.1.2. طبيعة المواد الأولية المستعملة: إذا كانت المواد الأولية ضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإنه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها، إما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها.

5.1.3. طبيعة العملية التسويقية: كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس المال العامل قليلة، والعكس صحيح.

5.1.4. طبيعة الائتمان والتحصيل: فكلما كانت قدرة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة آلية التسديد الموردين كانت الحاجة إلى رأس المال العامل قليلة والعكس صحيح.

6.1. التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أساسا بالزيادة وأحيانا بالنقصان، ولابد للإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذلك لأجل رسم خططها وسياساتها المالية المستقبلية. يمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية:¹

6.1.1. أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي

- النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال وتسديد ديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات.

- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممولة من أموال الدائمة جديدة.

- الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

6.1.2. أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي

- زيادة رأس المال.

- الحصول على الديون طويلة الأجل.

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.

- الأرباح المحققة والغير موزعة.

2. احتياج رأس المال العام

2.1. تعريف احتياج رأس المال العامل

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال

¹ منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

بصفة عادية¹ وهو ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجباية.

ويتم حسابه بالعلاقة التالية:²

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{ديون قصيرة أجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

2.2. كيفية تشكل الاحتياج في رأس المال العامل

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل بحيث يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها:³

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRng: ينطبق عليه التعريف السابق ويتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.
- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير رئيسية وتلك التي تتميز بطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:
- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg: هو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة التالية:

2.3. التغيرات الممكنة في احتياج رأس المال العامل: ونذكر جملة من التغيرات وهي:⁴

2.3.1. تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة: في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة

الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة وهي:

- ارتفاع سرعة دوران العملاء.

- انخفاض سرعة دوران الموردين.

2.3.2. تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية

أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في

تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

3. الخزينة

3.1. تعريف الخزينة

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

⁴ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

تمثل الخزينة الصافية مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. وتحسب الخزينة الصافية الإجمالية من الميزانية الوظيفية كالتالي:¹

$$Tng = FRng - BFrng$$

أو

$$Tng = Et - Rt$$

ويمكن حسابها عن طريق القيم الجاهزة:²

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

- إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال.
- أن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها.

3.2. حالات الخزينة الممكنة: من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج

لدينا الحالات الممكنة للخزينة التالية:³

3.2.1. الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

3.2.2. الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

3.2.3. الحالة الثالثة الخزينة سالبة

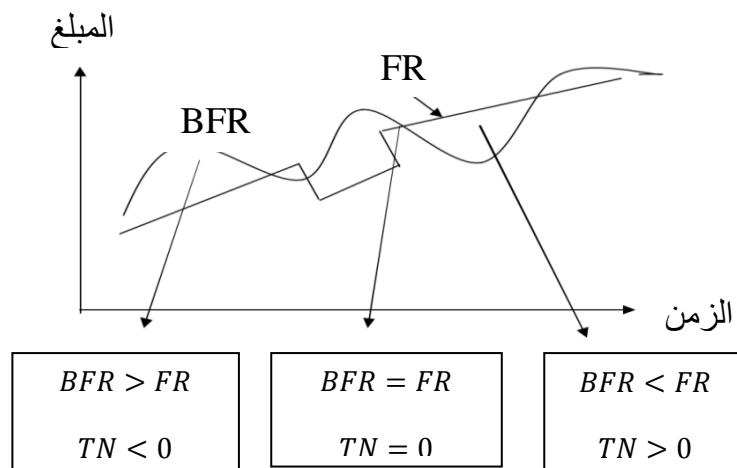
في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ نفس المرجع السابق، ص 54.

الشكل رقم (03): حالات الخزينة الممكنة



المصدر: إلياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص106.

3.3. أسباب انخفاض الخزينة

الجدول رقم (11): يوضح أسباب انخفاض الخزينة

أسباب انخفاض الخزينة	
انخفاض في الأموال الدائمة	ارتفاع في احتياجات الاستغلال
- انخفاض في أموال خاصة (خسائر).	- ارتفاع في المخزون.
- ارتفاع في المخزون.	- ارتفاع في القيم المستحقة (زيائن).
- ارتفاع في القيم المستحقة (زيائن).	انخفاض في موارد الاستغلال
الارتفاع في الاستثمارات	- انخفاض في الموردون
- انخفاض في الموردون.	- انخفاض في ديون الاستغلال الأخرى
- انخفاض في ديون الاستغلال الأخرى	
- انخفاض في الديون الطويلة و المتوسطة (تسديد الديون).	

المصدر: ملكية زغيب، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص57.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل عبر مبحثين توضح لنا المفهوم الواسع للهيكل المالي للمؤسسة وكذا النظريات المفسرة له، وباعتباره يمثل مزيج من الديون وحقوق الملكية التي تستغلها المؤسسة لتمويل استخداماتها يتم بناء الهيكل المالي اعتمادا على مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة بما يتلاءم مع وضعها المالي ونشاطها الاقتصادي، وذلك من خلال جملة من المناهج والمحددات التي تضمن الوصول إلى مكونات الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة.

وتكمن أهمية اختيار الهيكل المالي للمؤسسة في تحقيق توازنها المالي وهو الهدف الأسمى الذي تسعى المؤسسة باختلاف نشاطها لأجل تحقيقه، فهو يعد ترجمة للمدى الاستخدام العقلاني للمكونات الهيكل ومدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، بحيث يمكن التوصل إلى مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها من خلال دراسة تحليلية للمؤشرات التوازن والنسب المالية التي تستغلها المؤسسة لأجل إتباع سياسة مالية للمحافظة على هذا التوازن أو القيام بجملة من الإجراءات لإستعادته.

الفصل الثاني

تأثير الهيكل المالي للمؤسسة
الجزائرية للمياه (ADE) على
توازنها المالي

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

تمهيد:

بعد تقديمنا لدراسة نظرية حول الهيكل المالي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، يبقى ذلك مجرد دراسة نظرية يجب إثباتها ميدانيا، لذا سنحاول إسقاط المعلومات النظرية المقدمة في الفصل الأول على إحدى المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد وقع اختيارنا على "المؤسسة الجزائرية للمياه ADE" لولاية ميله لأجل القيام بهذه الدراسة الميدانية وذلك باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي، لذا سنحاول التعرف من خلال هذا التبرص الميداني على مدى تأثير الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل وضعية التوازن المالي للمؤسسة.

سوف نستهل فصلنا بتقديم لمحة حول المؤسسة محل الدراسة، ثم تقديم ترجمة للوثائق المحاسبية المقدمة من طرفها لسنوات الدراسة (2017-2018-2019) وبالاعتماد عليها سنقوم بدراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليل النتائج المتحصل عليها لمعرفة دور الهيكل المالي في تحقيق وضعية التوازن المالي في المؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال عرض المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للمياه.

المبحث الثاني: دراسة وضعية التوازن المالي في المؤسسة الجزائرية للمياه.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للمياه

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الجزائرية للمياه

يعد الماء من بين ضروريات الحياة حيث لا يمكن الاستغناء عنه، حيث كانت في بادئ الأمر عملية توزيع المياه على عاتق البلديات، وجراء الحاجة الملحة لهذه المادة الحيوية تطلب الأمر إنشاء مؤسسة تسهر على تسييره، حيث أنشئت مؤسسة SONADE سنة 1982 م وبعد مدة تغيرت التسمية إلى L'EPECO في 1983/05/16 وكانت تشرف على ثلاث ولايات ميلة، قسنطينة، وجيجل، وفي 2001/04/21 تغيرت التسمية إلى ما تعرف عليه حاليا "ADE" والتي أصبحت تدير وتدير عملية تسريح المياه الصالحة للشرب، ورغم أن الجزائرية للمياه ADE أنشأت في 2001/04/21 إلا أن L'EPECO بقيت تدير وتدير عملية توزيع المياه إلى غاية 2002 م.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الجزائرية للمياه و مهامها

1. التعريف بالمؤسسة

الجزائرية للمياه مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وحدة ميلة يضعها التقسيم الهيكلي المنظم للمؤسسة الجزائرية للمياه ضمن منطقة قسنطينة، وتشغل حاليا 584 عاملا موزعين على الأصناف المهنية كآلاتي:

- إطارات: 122.
- التحكم: 126.
- التنفيذ: 336.

وتمارس نشاطاتها عبر خمسة عشر بلدية من بين الإثنى والثلاثين عبر تراب الولاية وهي:

ميلة، فرجوة، القرام قوقة، سيدي مروان، حمالة، وادي النجاء، الرواشد، عين التين، شلغوم العيد، وادي العثمانية، التلاغمة، تاجنانت، بوحاتم، احمد راشدي، وادي سقان.

2. مهام مؤسسة ADE

تتكفل الجزائرية للمياه بالإنتاج، النقل، التخزين، الجلب والتوزيع للمياه الصالحة لشرب بالإضافة إلى القيام بعملية المعالجة والسهر على مراقبة نوعيتها ومن حين لآخر يخول لها صلاحية انجاز مشاريع وطنية هامة لترقية وتحسين سير الموارد المائية وفي هذا الإطار تمت:

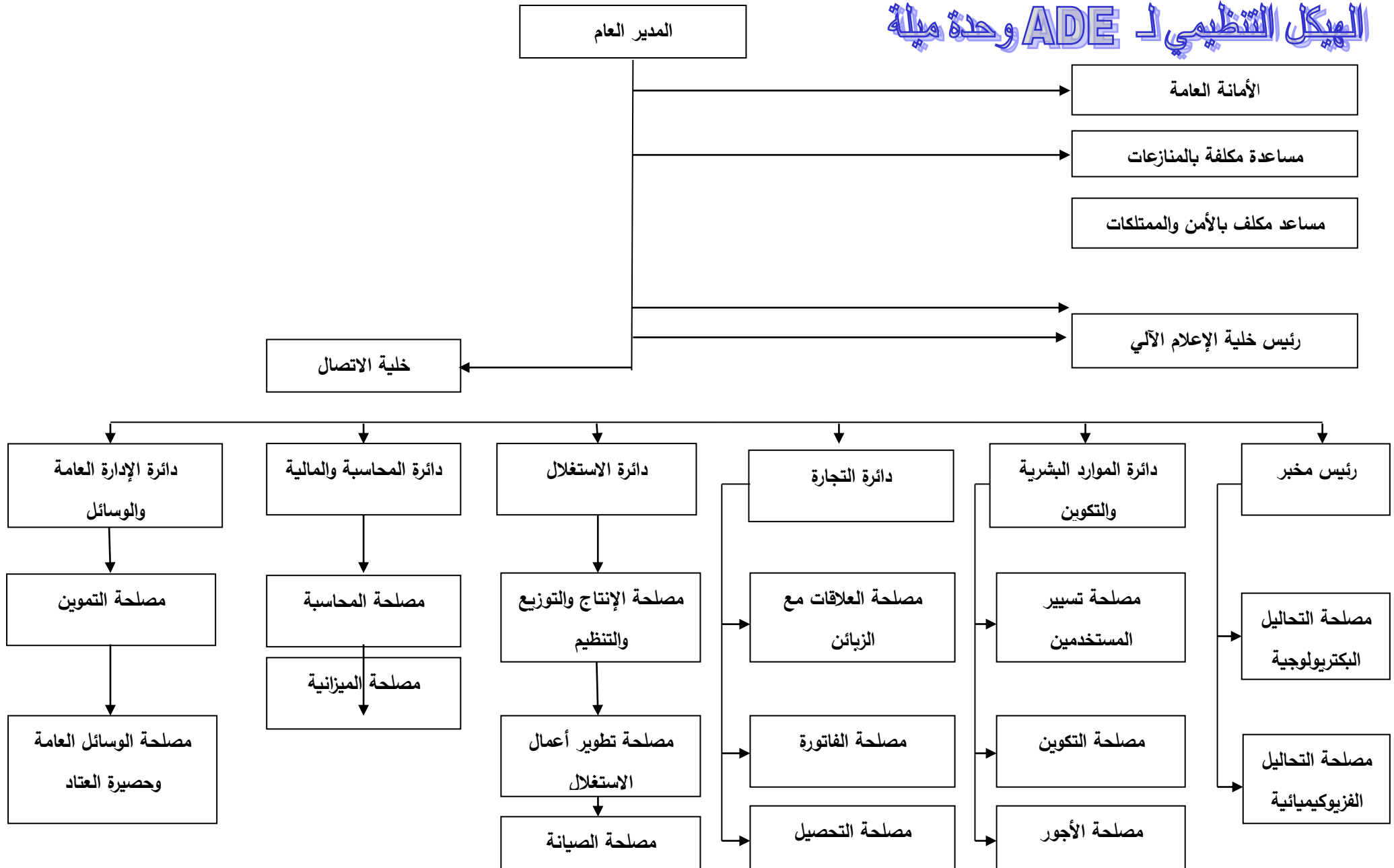
- دراسة وانجاز مشاريع كبرى لمضاعفة الإنتاج وإعادة تأهيل المياه الصالحة للشرب.
- تجهيز المخابر الخاصة بتحليل المياه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وموقعها

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه:

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

الهيكل التنظيمي لـ ADE وحدة مياه



الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

1. موقعها

تقع وحدة ميلة التابعة للمؤسسة الجزائرية للمياه بقسنطينة في الطريق المزدوج أ رقم 09.

2. هياكلها

2.1. الأمانة العامة

يكون المدير هو المسؤول على سير المؤسسة والتنسيق بين مختلف فروعها كما أنه المسؤول في سير الوحدة ADE، وتتمثل صلاحياته فيما يلي:

- تحقيق الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف الإدارة.
- المسؤول المباشر والرئيس لجميع القطاعات والمصالح والدوائر.
- يتأسس مجلس الإدارة ويصادق على قرارات أعضائه.
- يمثل المؤسسة في الداخل والخارج.
- المصادقة على القوائم، إجتماعات، جداول المالية خلال السنة إلخ.

2.1.1. أمانة المدير: تقوم بهذه المهمة سكرتيرة واحدة مهمتها:

- تلقي الرسائل وتحويلها إلى المدير وأخذ المواعيد المقررة مع المدير.
- تنظيم المستندات والملفات، تقديم الوثائق والمراجع التي تطلب من رئيسها.

2.2. مساعد مكلف بالمنازعات

تقوم بتسيير أمورها من خلال عدة قوانين وزارية مثلاً: عند عدم تسديد الفاتورة من طرف أحد الزبائن بعد إخباره بذلك وعليه تقوم مصلحة التجارة بتمرير ملف الزبون لمصلحة المنازعات وهي بدورها تقوم بالإجراءات اللازمة، وهنا نجد نوعان من القضايا التي تهتم بها هذه المصلحة منها قضايا ترفعها الشركة، وقضايا ترفع ضد الشركة.

3.2. رئيس خلية الإعلام الآلي

هي إحدى دوائر مؤسسة الجزائرية للمياه يقوم بعملية الإشراف عليها مسؤول خلية الإعلام الآلي، وتتكون من مهندسين وتقنيين وأعاون حجز إعلام آلي تتكون من 06 عمال، 03 مهندسين، 01 تقني إعلام آلي، 02 أعاون حجز إعلام آلي. تقوم بعدة مهام منها:

- متابعة جميع عتاد الإعلام الآلي الموجود بالمؤسسة والتدخل عند الحاجة، سواء كان المشكل برنماجيا أو عتادا.
- متابعة جميع فروع المؤسسة المتواجدة عبر بلديات الولاية.
- المساهمة في تطوير مختلف برامج المؤسسة منها برامج الفوترة، برامج المحاسبة، برامج الأجور، برامج المخزون.
- المساهمة في تكوين وتأهيل مختلف عمال المؤسسة.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

4.2. خلية الاتصال

تحرص الجزائرية للمياه وحدة ميلة على التواصل الدائم مع زبائن الكرام عبر الوسائل المسموعة والمكتوبة، وذلك بإبلاغهم بكل صغيرة وكبيرة تخص قطاع المياه، وتحاول خاصة عبر الإذاعة المحلية لميلة المشكورة على ما تقوم به من دور إعلامي تنموي للمنطقة في إيصال رسالة مفصلة لما يحدث في قطاع الماء، يستفيد منها المواطن لمعرفة حقيقة الأمور ومستقبلها.

5.2. دائرة الإدارة العامة والوسائل: (DAM) : وحصيرة العتاد DPT ADM et MOYEN

وهي دائرة تشرف على ثلاث مصالح وهي:

2.5.1. مصلحة التموين: هي مصلحة تقوم بتوفير الحاجيات، تتكون من رئيس المصلحة و ممون وأمين

مخزن ومسير مخازن، ومن مهام الممون:

- البحث عن أماكن التموين.

- التعاقد مع الموردين (إبرام العقود).

- تحديد الاحتياجات السنوية.

ومن مهام أمين المخزن:

- استلام طلبات تزويد مختلف القطاعات والمراكز وتنفيذها.

- بعد تنفيذ طلبات التزويد لمختلف القطاعات والمراكز يتم تسليم المستندات لمُسَيِّر المخزن.

ومن مهام مُسَيِّر المخزن:

- متابعة تحركات وتغيرات السلع.

- التقييم الشهري لحركات وحالة المخزون.

- إبلاغ المسؤول عن مواد الاحتياط.

2.5.2. حصيرة العتاد: وتتكون من رئيس حصيرة ورئيس ورشة وميكانيكيين والسائقين، ومن مهامها:

- السهر على الحفاظ على العتاد المتحرك في حالة جيدة.

- توزيع العتاد المتحرك على القطاعات والمصالح والمراكز حسب الاحتياجات.

- المتابعة والصيانة للعتاد المعطل.

6.2. دائرة المحاسبة والمالية: تنقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة المحاسبة العامة

- مصلحة الميزانية.

تهتم هتين المصلحتين بإشراف رئيس الدائرة بضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد ومبادئ دقيقة، والهدف منها معرفة النتائج بالتسلسل التدريجي ونتيجة الدورة وما عليها من ديون وما لها من حقوق حسب المستندات والوثائق الرسمية كدليل إثبات التسجيلات المختلفة.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

7.2. دائرة الاستغلال

وهي دائرة يشرف عليها رئيس حيث يعمل من أجل السير الأمثل للمنابع المائية والري، لضمان السير الحسن للعمل من حيث التوزيع والعرض، وهذه الدائرة تنقسم إلى ثلاث مصالح (مصلحة الصيانة، مصلحة التوزيع والضبط، مصلحة تطوير الخدمات والاستغلال). وكل مصلحة يشرف عليها رئيس وتقوم هذه المصالح بعدة مهام منها:

- ضمان الصيانة المستمرة والمتابعة لمختلف الأجهزة والمنشآت.
- ضمان المتابعة لمختلف العمليات والتنسيق مع مختلف الفرق.
- تنظيم وتنفيذ مختلف المراكز التقنية (محطات الضخ ومحطات المعالجة).
- إعلام مختلف المسؤولين بالعوائق التقنية.
- مراقبة استخدام المعدات والوسائل مع احترام معايير السلامة واستخدام الأدوات.
- إعداد وتنفيذ مختلف برامج التوزيع وتسيير إجراءات توزيع المياه الصالحة للشرب من خلال المنابع.
- إعداد وتسيير مخطط شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب.
- دراسة تطورات الخدمات والاستغلال وضمان استغلال وتركيب المنتجات.

8.2. دائرة التجارة

تقوم برسم السياسات ووضع إستراتيجية للشركة والإشراف على الأعمال وعلى تنفيذها في محيط وضعت تحت مسؤوليته، وتقييم فعاليتها والتعديلات المقترحة والإجراءات التصحيحية. ويتمثل دورها في:

- وضع إستراتيجية السياسات والأعمال وتنفيذ المشاركة.
 - وضع ومراقبة وتنفيذ قواعد وإجراءات إدارة الأعمال وتقييم تنفيذها وفعاليتها.
 - ضمان الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية.
 - حل أو لحل قضايا يتجاوز اختصاص موظفيها و/أو مديري الهياكل التنفيذية.
- وتنقسم دائرة التجارة إلى:

2.8.1. مصلحة العلاقات مع الزبائن

تقوم بالاقتراح والتنفيذ في تنظيمها والخدمة والوسائل التي تكفل المعلومات والمساعدة والمشورة للعملاء وفقا لأهداف وزارة العمل، وتعزيز صورة العلامة التجارية لذلك من الشركة، ويتمثل دورها في:

- ضمان الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية.
- تحليل وتحسين الفعالية الفردية والجماعية للخدمة.
- المشاركة في تدريب الموظفين.
- توفير المعلومات للجمهور والعملاء.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

2.8.2. مصلحة الفوترة

- تعمل على الاقتراح والتنفيذ في تنظيمها، وخدمة الموارد اللازمة لضمان إنشاء ورصد خدمات الفوترة وفقا لأهداف وزارة العمل، وتعزيز العلامة التجارية لذلك المجتمع، ويتمثل دورها في:
- ضمان الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية.
 - تحليل وتحسين الفعالية الفردية والجماعية للخدمة.
 - التأكد من استخدام برامج إدارة العملاء، واقتراح طرق لتحسينه إعداد الفواتير.
 - التأكد من الفواتير، طالب والتعريفات التي بدأتها وزارة العملاء في وضع الميزانيات وأهداف الإدارة والرصد والمشاركة.

2.8.3. مصلحة التحصيل

- تقوم بالاقتراح والتنفيذ في تنظيمها وخدمة الموارد اللازمة لضمان استرداد الديون، وفقا لأهداف وزارة العميل، وذلك لتعزيز صورة العلامة التجارية للشركة ويتمثل دورها في:
- ضمان الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية.
 - توفير التقارير وإقامة التوازنات وجمع الإحصاءات في إعداد الميزانيات وأهداف الإدارة والرصد والمشاركة.

9.2. دائرة الموارد البشرية والتكوين: وتنقسم إلى:

2.9.1. مصلحة تسيير المستخدمين

تتكفل هذه المصلحة بشؤون المستخدمين وتسييرهم ومتابعتهم على جميع المستويات، أي منذ دخولهم إلى غاية إجلالهم إلى التقاعد، وذلك من خلال ملف فردي يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالعمل (الحالة العائلية، العطل المرضية، عطل مدفوعة الأجر، الغيابات، الترقية السنوية حسب الأقدمية، العقوبات، قرارات الترسيم، تسوية الوضعية الإدارية للمستخدم.

2.9.2. مصلحة الأجور

تهتم هذه المصلحة بإعداد أجور العمال، وتعمل هذه المصلحة بالتعاون مع مصلحة المستخدمين كونها تمدها بالمعلومات اللازمة عن العمال مثل الإجازات المرضية، وهذه المصلحة تعمل على اقتطاع مبلغ من المال من هذا الأجر.

2.9.3. مصلحة التكوين

تستثمر وحدة ميلة مثلها مثل باقي وحدات الجزائرية لمياه عبر تراب الوطن في مجال التكوين، حيث تقوم بإرسال بعثات العمال من كل الأصناف إلى مراكز التكوين في كل من قسنطينة، تيزي وزو، في تخصصات متنوعة من أجل إنجاز هام لمركز تكوين جديد على مستوى العاصمة لتطوير وتحسين خدمات الري، حيث سوف تعرف انطلاقته بمطلع السنة الجارية.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

10.2. رئيس مخبر

بدأ مخبر مراقبة نوعية المياه بالعمل في مارس 2003، حيث يوجد ببلدية يحتوي على عدد من العمال مكلفون بمراقبة نوعية المياه التابعة للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه، ويحتوي على مصلحتين هما:

2.10.1. مصلحة التحاليل الفيزيوكيميائية

تتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة وعدد من العمال، الغرض من هذه المصلحة هو البحث عن المواد المكونة للمياه، كالفسفات، النترات.... وذلك للتأكد من مطابقتها للمعايير الدولية للماء الصالح للشرب.

2.10.2. مصلحة التحاليل البكتريولوجية

تتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة وعدد من العمال، الغرض من هذه المصلحة هو البحث عن وجود البكتيريا التي تعيش في الماء والمسببة للعديد من الأمراض ك: التيفويد، الكوليرا.... إلخ.

المبحث الثاني: دراسة وضعية التوازن المالي في المؤسسة الجزائرية للمياه (ADE) فرع - ميلة-

لدراسة وضعية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية نعتمد على الميزانية المالية المقدمة من مؤسسة الجزائرية للمياه فرع ميلة لثلاث سنوات وعرض الميزانية المالية المختصرة لها، بالإضافة إلى الاستعانة بجدول حسابات النتائج المقدم من طرف المؤسسة لحساب وتحليل مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للهيكل المالي للوصول إلى مدى اعتمادنا على مكونات التوازن المالي للتحقيق وضعية التوازن المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه لسنوات (2017-2018-2019).

من خلال هذا المطلب نقوم بعرض الميزانية المالية لثلاث سنوات (2017-2018-2019). للمؤسسة محل الدراسة وترجمتها إلى ميزانية مالية مختصرة والتعليق على كل من جانب الأصول والخصوم للميزانية.

1. الميزانية المالية

تتكون الميزانية المالية من جانبين، جانب أيمن يتمثل في الأصول وهو ما يعرف باستخدامات المؤسسة وجانب أيسر وهو الخصوم ما يعبر عن موارد المالية التي تستخدمها المؤسسة في تمويل مختلف استثماراتها. في هذا المطلب سنقوم بتحليل ودراسة الميزانية المالية للسنوات الدراسة.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

الجدول رقم (12): جانب الأصول من الميزانية المالية لمؤسسة "الجزائرية للمياه" لسنوات (2017-2019)

(2019-2018)

2019	2018	2017	السنوات
القيمة الصافية	القيمة الصافية	القيمة الصافية	الأصول
-	-	-	<u>أصول غير متداولة</u>
-	-	-	فارق الاقتناء
67205.71	76920.62	46832.93	تثبيثات معنوية
123400312.08	150028663.02	157038756.02	تثبيثات عينية
5920000.00	5920000.00	5920000.00	أراضي
70048351.22	75951181.00	81022527.61	مباني
47431960.84	68157482.02	70096228.41	تثبيثات عينية أخرى
-	-	-	تثبيثات ممنوح امتيازها
-	-	-	تثبيثات يجرى امتيازها
13347122.68	13347122.68	12532567.68	تثبيثات مالية
-	-	-	سندات موضوعة موضع معادلة
-	-	-	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
-	-	-	سندات أخرى مثبتة
13347122.68	13347122.68	12532567.68	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
93484373.05	69534147.66	43942847.39	ضرائب مؤجلة على الأصل
230299013.52	232986853.98	213561004.02	مجموع الأصول الغير متداولة
-	-	-	<u>أصول متداولة</u>
161911021.12	160980380.33	149432157.34	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
-	-	-	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
981883742.84	1061113813.93	591093099.16	الزبائن
3041976.16	2937783.50	10972801.83	المدينون آخرون
1538645.84	1011274.81	943451.46	ضرائب وما شابهها
-	-	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات
-	-	-	الموجودات وما شابهها
-	-	-	الأصول الموظفة
30404063.09	15601057.80	34478788.31	الخزينة
1178779449.05	1241644310.37	786920298.10	مجموع الأصول المتداولة
1409078462.57	1474631164.35	1000481302.12	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

نلاحظ من خلال الميزانية المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه أن أصول المؤسسة في تزايد خلال السنوات الثلاثة (2017-2018-2019) وسبب هذه الزيادة راجع إلى الزيادة الملحوظة في قيمة الأصول المتداولة والناتج عن الزيادة في حساب الزبائن.

الجدول رقم(13): جانب الخصوم من الميزانية المالية للمؤسسة "الجزائرية للمياه" لسنوات (2017-

2018-2019)

السنوات	2017	2018	2019
الخصوم	القيمة الصافية	القيمة الصافية	القيمة الصافية
رأس المال الخاص	-	-	-
رأس المال المكتتب غير مستعانا به	-	-	-
أقساط و إحتياطات	-	-	-
فارق إعادة التقييم	-	-	-
النتيجة الصافية	(283337697.66)	74701635.22	(442776682.70)
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	(62491829.43)	(264280447.71)	(127983484.08)
وسط الحسابات	-	-	-
مجموع الأصول الخاصة	(345829527.09)	(189578812.49)	(570760166.78)
خصوم غير متداولة	-	-	-
قروض و ديون مالية	-	-	-
ضرائب مؤجلة	-	209748.89	40070.86
ديون اخرى غير جارية	209748.89	-	-
منتجات مقدمة سلفا	115274550.61	319279817.12	446503239.25
مجموع الخصوم الغير متداولة	76945023.52	319489566.01	446503239.25
خصوم متداولة			
الموردون والحسابات الملحقه	115692375.74	126064825.48	141330603.75
ضرائب	115343902.86	121750851.54	121272670.52
ديون	-	-	-
ديون من الشركات والجمعيات	-	-	-
ديون اخرى	7925615391.50	1096692381.87	1270332115.83
خزينة الخصوم	-	(212351.59)	-
مجموع الخصوم المتداولة	231036278.60	1344508058.89	1533335390.10
مجموع الخصوم	1000481302.12	1474631164.35	1409078462.57

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

نلاحظ من خلال الميزانية المالية أن خصوم المؤسسة كذلك في تزايد خلال سنوات الدراسة (2017-2018) وسبب هذه الزيادة راجع للزيادة في الديون قصيرة الأجل.

2. الميزانية المالية المختصرة

بالاعتماد على الميزانيت المالية السابقة يمكن إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2017-2018).

لانتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية المالية المختصرة نقوم بالتغيرات المتمثلة فيما يلي:

2.1. تعديل عناصر الأصول

2.1.1. الاستثمارات

تحافظ الاستثمارات في الميزانية على ترتيبها وتسجلي قسم الأصول الثابتة لأنها تبقى في المؤسسة لمدة تفوق السنة ولكن بعد قليل من التعديل حيث تحذف المصاريف الإعدادية إذا وجدت من الاستثمارات أي تستبعد من الأصول وتحذف قيمتها في المقابل من جانب الخصوم (الأموال الخاصة) لأن الأخذ بها يؤثر على واقعية النتائج باعتبارها مصاريف غير ملموسة صرفت في فترة قبل انطلاق المؤسسة في النشاط وبما أن الميزانيات المحاسبة خلال سنوات الدراسة لا تحتوي على المصاريف الإعدادية لن نقوم بهذه الخطوة.

2.1.2. المخزونات

تتشكل مخزونات المؤسسة بشكل أساسي من المواد واللوازم الأولية وتضم قيم الاستغلال.

2.1.3. الحقوق

لقيام بتعديل عناصر الحقوق قمنا بالاعتماد على جدول الحقوق ملحقات الميزانية المحاسبية لكل سنوات الدراسة وصنفنا كل القيم التي تظهر في الجدول لأكثر من سنة في قسم القيم الثابتة الأخرى والقيمة الباقية سجلت كقيم قابلة للتحقيق ضمن الأصول المتداولة.

2.2. تعديل عناصر الخصوم

2.2.1. الأموال الخاصة

تضم الأموال الخاصة في الوحدة الحسابات التالية: رأس المال الاجتماعي، حسابات فرق إعادة التقدير وحسابات التنازل ما بين الوحدات الإضافية إلى حساب نتائج رهن التخصيص والذي يضم نتائج السابقة التي تم تصنيفها ضمن الأموال المتداولة.

2.2.2. الديون

بالاعتماد على جداول ملحقات الميزانية للسنوات الثلاث وترتيباً حسب مبدأ استحقاقية الديون ومبدأ السنوية حيث تم اعتبار الديون التي تاريخ استحقاقها اقل من سنة ديون قصيرة الأجل والديون المتبقية ديون متوسطة وطويلة الأجل.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

بالنسبة لجانب الأصول فتضم الأصول الغير جارية والتي تتمثل في مجموع الأصول الغير متداولة. والأصول الجارية والتي تتمثل في الأصول المتداولة هذه الأخيرة تضم كل من قيم الاستغلال والتي تشمل كل من المخزونات قيد التنفيذ والقيم القابلة للتحقيق والتي تضم المدينون آخرون بالإضافة إلى ضرائب والرسوم وحساب الزبائن أما القيم الجاهزة فتضم كل من البنك والصندوق (النقدية).

أما الخصوم من الميزانية المالية فتضم كل من الأموال الخاصة والتي تمثل في مجموع رأس المال والديون طويلة الأجل التي تتمثل في مجموع الخصوم الغير متداولة ومجموع هذه الأخيرة يعرف بالأموال الدائمة بالإضافة إلى الديون قصيرة الأجل والتي تمثل الخصوم المتداولة.

الجدول رقم (14): الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2017-2018-2019)

2019		2018		2017		السنوات
						الأصول
النسب %	المبالغ	النسب %	المبالغ	النسب %	المبالغ	
16.34	230299013.02	15.80	232986853.98	21.35	213561004.02	الأصول غير الجارية
83.66	1178779449.05	84.20	1241644310.37	78.65	786920981.10	الأصول الجارية
11.49	161911021.12	10.92	160980380.33	18.99	149432157.34	قيم الإستغلال
70.01	986464365.10	72.23	10650628711	76.62	59214627910	قيم قابلة للتحقيق
2.16	30404063.09	1.5	15601057.80	4.38	34478788.31	القيم الجاهزة
100	1409078462.57	100	1474631164.35	100	1000481302.12	مجموع الأصول
						الخصوم
40.47	(570760166.78)	(12.86)	(189578812.49)	(34.56)	(345829527.09)	الأموال الخاصة
31.66	446503239.25	21.67	319489566.01	11.47	209748.89	الديون طويلة الأجل
(8.81)	(124256927.53)	8.81	129910753.52	76.91	(345619778.20)	الأموال الدائمة
108.81	1533335390.10	91.19	1344508058.89	23.09	231036278.60	الديون قصيرة الأجل
100	1409078462.57	100	1474631164.35	100	1000481302.12	مجموع الخصوم

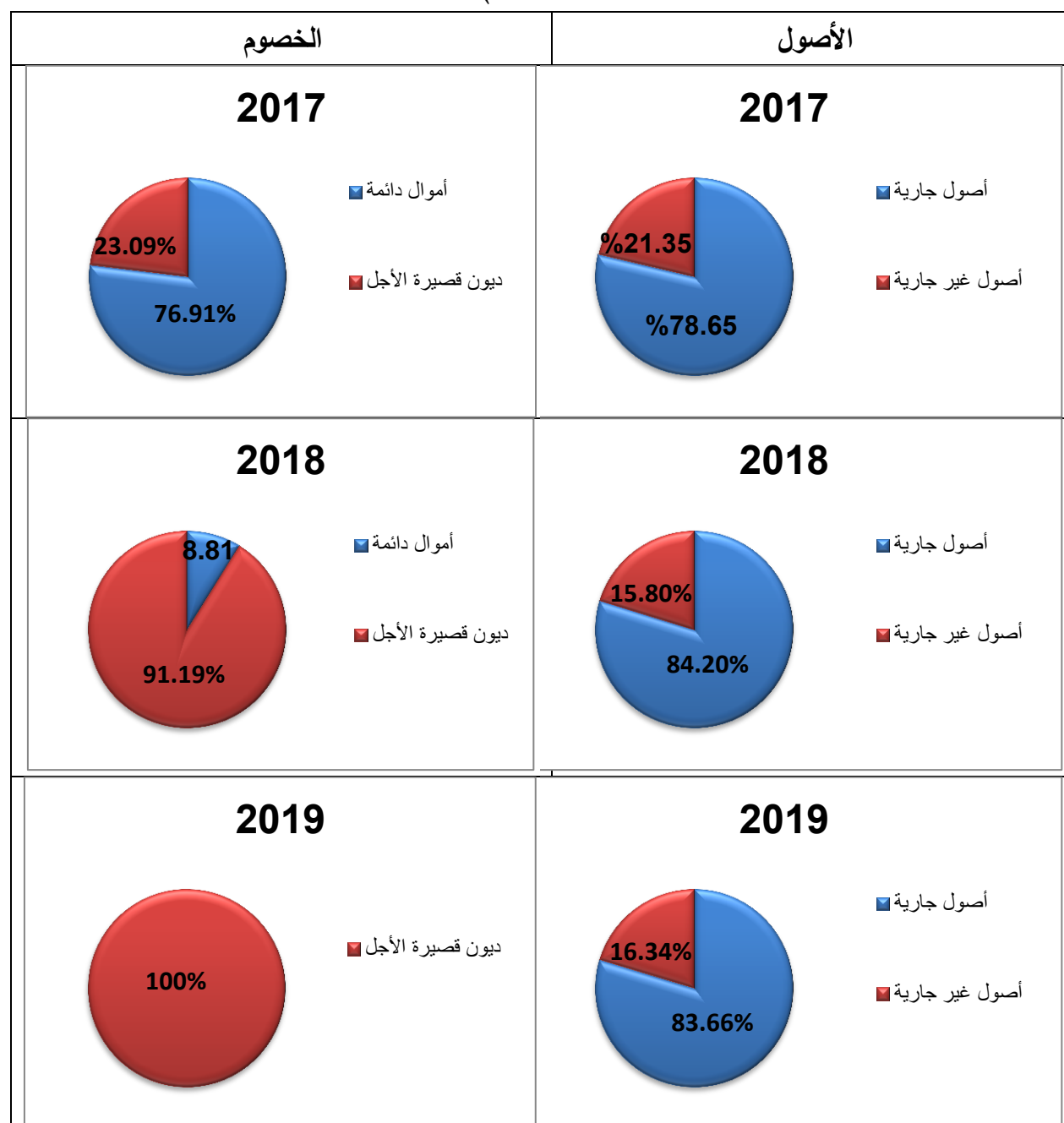
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

يمكن توضيح نسبة مساهمة مختلف أقسام الأصول والخصوم بالشكل الموالي:

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

الشكل رقم (04): توزيع مختلف نسب الأصول والخصوم للميزانيات المالية المختصرة للسنوات (2017-2019)

(2019-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

من خلال الشكل أعلاه الذي يترجم الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الجزائرية للمياه إلى دائرة نسبية توضح نسبة كل من الأصول والخصوم للمؤسسة، نلاحظ أن الأصول الجارية تمثل أكبر نسبة للأصول حيث بلغت 75.65% في 2017 و 80.20% في سنة 2018 و 83.6% في سنة 2019 أما الأصول الغير جارية فقد قدرت نسبتها ب 21.35% في سنة 2017، 15.8% في سنة 2018 و 16.34% في سنة 2019.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

أما بالسنة للخصوم فقد كانت نسبة الديون قصيرة الآجل في كل من سنة 2018 و 2019 على التوالي 91.19 %، 108.81 % أما الأموال الدائمة فكانت نسبتها منخفضة مقارنة بالديون قصيرة الآجل في كل من سنة 2018 و 2019 حيث بلغت نسبتها 8.81 % و- 8.81 % أما بالنسبة للسنة 2017 فكانت عكس ذلك فقد كانت نسبة الأموال الدائمة المقدرة 76.91 % أكبر من نسبة الديون قصيرة الآجل بحيث بلغت 23.09 %.

3. عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة "الجزائرية للمياه" (2017-2018-2019):

في هذا الجزء نقدم لمحة مختصرة عن جدول حسابات النتائج.

1.3. تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، حيث يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما.

3.1.1. أهداف جدول الحسابات

- يلخص في جدول النتائج الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، النتيجة الإجمالية ونتيجة السنة المالية، وهذا التصنيف للنتائج يسمح للمؤسسة:¹
- التمييز بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي.
 - التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، وتلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي أو بالسنة الجارية.
 - مقارنة مستوى المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنتمة لنفس النشاط عنة طريق مفهوم القيمة المضافة.
 - استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية.

3.1.2. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من الحسابات (6-7-8) فقد خصص القسم السادس للتكاليف والقسم السابع للإيرادات والقسم الثامن للنواتج.²

✓ الأعباء

تتكون من مجموعة المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة والتي هي عبارة عن استهلاك البضائع والموارد الأولية، واللوازم وكل السلع والخدمات المستعملة في دورة الاستغلال، والمصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثل الضرائب والرسوم ومصاريف العمال والمصاريف المالية وكذلك المصاريف المخصصة للإهلاكات والمؤونات.

¹ خالص صافي صالح، مبادئ الإدارة الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص52.

² المرجع نفسه، ص176.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

✓ الإيرادات

وتتكون من جميع منتجات الدورة أي منتجات الاستغلال كمبيعات البضائع والإنتاج المباع والإنتاج المخزن، بالإضافة للخدمات المقدمة وتحويل تكاليف الاستغلال والإنتاج وكذلك نواتج خارج الاستغلال.

✓ النتائج

وتشمل مجموعة النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية. وفيمايلي جدول حسابات النتائج للمؤسسة الجزائرية للمياه (فرع ميلة) خلال الفترة (2017-2019).

الجدول رقم (15): جدول حسابات النتائج لسنوات (2017-2018-2019)

السنوات				
2019	2018	2017	العناصر	رقم
49372453335	52397730290	49016201416	رقم الأعمال	70
-	-	-	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع	72
-	-	-	الإنتاج المثبت	73
-	-	-	إعانات الإستغلال	74
49372453335	52397730290	49016201416	إنتاج السنة المالية	-
(20659225742)	(14456833233)	(133606510.76)	المشتريات المستهلكة	60
(2565874587)	(2390578120)	(21015000999)	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	+61 62
(23225100329)	(16847411353)	(15372152075)	إستهلاكات السنة المالية	-
26147353006	35550318937	33644049341	القيمة المضافة للإستغلال	-
(56810179018)	(57611368730)	(53524890621)	أعباء المستخدمين	63
(1228819255)	(1479567568)	(1461615577)	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
(31891645267)	(23540617361)	(21342456857)	إجمالي فائض الإستغلال	-
1416764515	1693203542	1102008002	المنتجات العملية الأخرى	75
(178276203)	(485959965)	(247030502)	الأعباء العملية الأخرى	65
(20682761901)	(16147722534)	(8073462812)	مخصصات الإهلاك والمؤونات	78
1018109636	42182459395	1119623197	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	68
(50317749220)	3701363077	(27441318972)	النتيجة العملية	-
-	-	-	المنتجات المالية	76
-	-	-	الأعباء المالية	66
-	-	-	النتيجة المالية	

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

(50317749220)	3701363077	(27441318972)	النتيجة العادية قبل الضريبة	
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	+695 698
(78547294827)	51237832615	131856760	الضرائب المؤجلة عن نتائج العمليات	+692 693
51807387486	96273393227	51237832615	مجموع منتجات الأنشطة العادية	-
(99730114167)	(90012900123)	(78547294827)	مجموع أعباء الأنشطة العادية	-
(47922726681)	6260493104	(27309462212)	نتيجة الصافية للأنشطة العادية	-
-	-	-	النتيجة الغير عادية	-
10949123787	11331435193	7105853486	النتيجة الصافية	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج للسنوات الدراسة (2017- 2018- 2019) أن رقم الأعمال في تزايد بحيث ارتفع من 450916201416 دج لسنة 2017 إلى 52397730290 دج سنة 2018 لينخفض بشكل طفيف في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 مرتقعا مقارنة بسنة 2017 مسجلا قيمة قدرت ب 49372453335 دج. كما أن المؤسسة حققت نتيجة سالبة (خسارة) خلال سنة 2017 و 2018 قدرت على التوالي (28333769766) دج و (4427766827) دج على عكس سنة 2018 فالمؤسسة حققت نتيجة موجبة (ربح)، قدرت 7470163522 دج.

المطلب الثاني: تحقيق التوازن المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

1. رأس المال العامل FRNg

يعتبر رأس المال العامل FRng عنصر أساسي للمؤسسة الناجحة يعكس لنا مدى التوازن المحقق في المؤسسة ماليا أو عدم تحقيق أي توازن والذي يتكون من رابع أنواع (رأس المال العامل الإجمالي، الصافي، الخاص، الأجنبي) ولحسابه يتم الاعتماد على الميزانية المالية المختصرة والجدول التالي يوضح نتائج الحساب للسنوات الدراسة.

الجدول رقم (16): حساب أنواع رأس المال العامل لسنوات (2017 - 2018 - 2019).

السنوات	2017	2018	2019
البيان			
الأموال الدائمة	7694502352	12991075352	(12425692753)
الأصول الثابتة	21356100402	23298685398	23029901352
رأس المال العامل الصافي	(13661598050)	(10307610046)	(35455594105)
الأموال الخاصة	(34582952709)	(18957881249)	(57076016678)

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

23029901352	23298685398	21356100402	الأصول الثابتة
(80105918030)	(422566647)	(55939053111)	رأس المال العامل الخاص
117877944509	124164431037	78692029810	الأصول المتداولة
117877944509	124164431037	78692029810	رأس مال عامل إجمالي
44650323925	31948956601	111527455061	ديون طويلة الأجل
153333539010	134450805889	23103627860	ديون قصيرة الأجل
1978383862935	166399762490	134631082921	رأس مال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية.

- بالنسبة لرأس المال العامل الصافي: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنوات الثلاثة 2017، 2018، 2019 وهذا يدل على أن المؤسسة لم تحترم قاعدة التوازن المالي مما جعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير، نتيجة لاعتمادها في تمويل أصولها الثابتة على الديون قصيرة الأجل بدل الأموال الدائمة مما جعلها غير قادرة على وفاء التزاماتها لدى الغير.

- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: نلاحظ أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة الثلاثة حققت نتائج سالبة لرأس المال العامل الخاص وهذا يفسر عدم قدرتها على تمويل أصولها الثابتة اعتمادا على مواردها الخاصة، مما يدل على أن المؤسسة تلجأ لتمويل من مصادر خارجية لا يمكنها الاعتماد على المصادر الداخلية.

- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي خلال سنوات الثلاثة في تزايد وهذا مؤشر على أن المؤسسة تقوم بتغطية جميع أصولها الجارية التي تستعمل خلال دورة الاستغلال أي أن المؤسسة تمتلك سيولة.

- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد معتبر خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا وهناك تزايد في كل من ديونها طويلة وقصيرة الأجل.

2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR

يعبر احتياج في رأس المال العامل عن الاحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية ومن خلاله يمكن تحديد العجز الذي تعانيه المؤسسة، بحيث يعبر عن تطور نشاط المؤسسة خلال دورة الاستغلال، ويحسب من خلال الميزانية المالية المختصرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): حساب الاحتياج لرأس مال العامل لسنوات (2017-2018-2019)

2019	2018	2017	السنوات البيان
117877944509	1241644431037	78692029810	أصول المتداولة
3040406309	1560105780	3447878831	قيم جاهزة

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

153333539010	134450805889	23103627800	ديون قصيرة الأجل
-	-	-	سلفات مصرفية
(3849600810)	(11846480632)	52140523119	BFR

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال سنة 2017 وهذا دليل على أن احتياجات المؤسسة أكبر من مواردها التمويلية ما يعني عدم قدرتها على تغطية احتياجات دورة الاستغلال، غير أنه انخفض خلال سنة 2018 و 2019 ليسجل قيم سالبة والتي تعتبر مؤشر جيد على أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات دورة الاستغلال بمواردها الدائمة نتيجة للزيادة الديون قصيرة الأجل والقيم القابلة للتحقيق والقابلة للاستغلال.

3. الخزينة Tn

تمثل الخزينة مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورتها الاستغلالية، وسيتم حساب الخزينة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): حساب الخزينة لسنوات (2017 - 2018 - 2019).

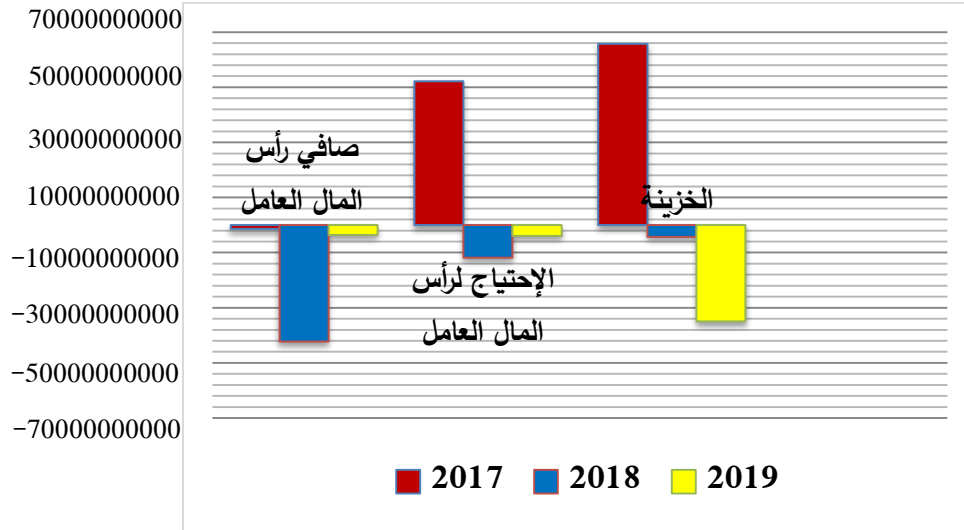
2019	2018	2017	السنوات البيان
(3545594105)	(42256566647)	(1366159805)	صافي رأس مال عامل
(3849600810)	(11846480632)	52140523119	احتياج رأس المال العامل
(34950406705)	(30410086015)	(65802121169)	TN

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن خزينة المؤسسة للسنة 2017 و 2019 كانت سالبة ما يدل على أن المؤسسة في حالة عجز غير قادرة للتغطية أموالها بالاعتماد على مصادرها الدائمة بينما سجلت سنة 2018 قيمة موجبة ما يعني قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها الاستغلالية لهذه السنة ومواجهة الحالات الاستثنائية الممكنة. الشكل التالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي خلال سنوات الدراسة.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

الشكل رقم (06): تمثيل بياني يوضح متغيرات مؤشرات التوازن المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الجداول رقم، 16، 17، 18.

المطلب الثاني: تحقيق التوازن المالي من خلال النسب المالية

تهدف النسب المالية لتقييم أداء المؤسسة في نهاية الفترة بالإضافة إلى قياس درجة اعتماد المؤسسة على الأموال المقرضة فهي أداة مهمة للمقرضين لمعرفة إن كانت بمقدور الشركة سداد القرض المستحق أم لا وكذلك تساعد النسب المالية في تقدير قيمة العوائد المتوقعة على الإستثمار وتقدير درجة المخاطرة به وتقييم أداء المؤسسة ومدى تحقيقها لتوازن مالي في موجوداتها.

1. نسب السيولة

يتم حساب نسب السيولة من أجل التعرف على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد استحقاقها فكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة المؤسسة على سداد ديونها، وهذا الجدول يوضح نسب السيولة المستخدمة:

الجدول رقم(19): نسب السيولة "للمؤسسة الجزائرية للمياه" خلال السنوات(2017-2018-2019)

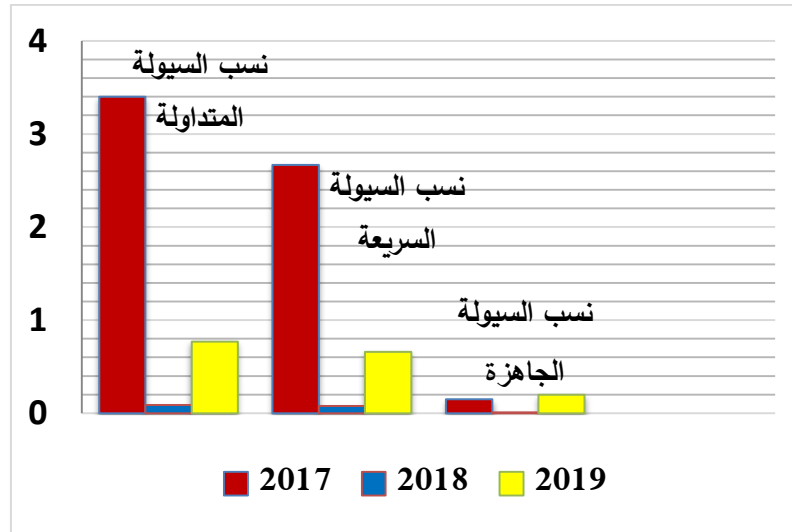
البيان	العلاقة	2017	2018	2019
السيولة المتداولة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	3.4	0.09	0.77
السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}}$	2.76	0.08	0.66
السيولة النقدية (الجاهزة)	$\frac{\text{النقدية}}{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}}$	0.15	0.01	0.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

يمكن توضيح تطور مختلف نسب السيولة لسنوات (2017-2018-2019) في الشكل الموالي

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

الشكل رقم (07): نسب السيولة "للمؤسسة الجزائرية للمياه" خلال السنوات (2017-2018-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم، 19.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1.1. السيولة المتداولة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب السيولة المتداولة في سنة 2017 كانت أكبر من الوحدة وهذا يعني أن المؤسسة لديها قدرة على تسديد ديونها أو خصومها المتداولة لأن الأصول المتداولة تغطي كل الخصوم المتداولة دون اللجوء إلى الإقتراض، أما في سنتي 2018 و 2019 فقد انخفضت هذه النسبة عن الوحدة أي أن سيولة المؤسسة قد انخفضت وهذا ما يدل على أن المؤسسة أصبحت غير قادرة على تغطية خصومها المتداولة، أي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وهذه وضعية سيئة بالنسبة للمؤسسة.

2.1. السيولة السريعة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة منخفضة نسبيا عن نسب السيول المتداولة وهذا الإنخفاض راجع إلى إنخفاض قيمة المخزون السلعي لدى المؤسسة، وهذه دلالة على أن المخزون السلعي له أثر على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.

3.1. نسب السيولة الجاهزة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة نسبيا خلال سنة 2017 مقارنة بنسبة 2018 و 2019 حيث أصبحت منخفضة جدا ما يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة وغير قادرة على تغطية ديون قصيرة الأجل بالسيولة التي توفرها.

2. نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الشركة في إدارة واستخدام الموجودات التي لديها (المخزون والمدينون) لتوليد المبيعات وتحقيق الربح وهذا الجدول يوضح نسب النشاط المستخدمة:

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

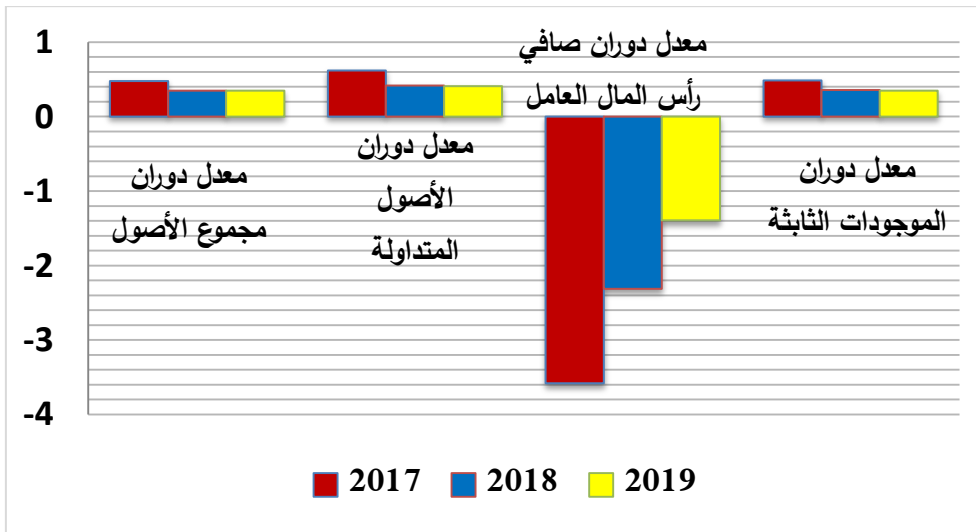
الجدول رقم (20): نسب النشاط " للمؤسسة الجزائرية للمياه " خلال السنوات (2017-2018-2019)

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
معدل دوران مجموع الأصول	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.48	0.35	0.35
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$	0.62	0.42	0.41
معدل دوران صافي رأس المال العام	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$	-3.58	-2.31	-1.39
معدل دوران الموجودات الثابتة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الغير المتداولة}}$	0.49	0.36	0.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

يمكن توضيح تطور مختلف نسب النشاط لسنوات (2017-2018-2019) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): نسب النشاط " للمؤسسة الجزائرية للمياه " خلال السنوات (2017-2018-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم، 20..

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

1.2. معدل دوران مجموع الأصول

نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة الجزائرية للمياه خلال سنوات الدراسة الثلاثة محصور بين 0.38 و 0.48، وهذا مايفسر أن كل دينار مستثمر في المؤسسة خلال السنوات الثلاثة يولد مايقارب 0.4 دينار. وهو معدل منخفض مقارنة بالوحدة، ومنه فإن المؤسسة لا تنتج حجم مبيعات كاف مقارنة مع حجم الإستثمار في أصولها.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

2.2. معدل دوران الأصول المتداولة

نلاحظ من خلال معدل دوران الأصول المتداولة للسنوات الثلاثة أن المؤسسة حققت مقابل استثمار كل دينار من أصولها المتداولة 0.62، 0.42، 0.41 على الترتيب وسجلت المؤسسة أعلى نسبة سنة 2017 وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى، وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل.

3.2. معدل دوران الموجودات الثابتة

نلاحظ أن معدل دوران الموجودات الثابتة خلال سنوات الدراسة الثلاثة (2017-2018-2019) كان محصورا بين 0.35 و 0.49 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد ما يقارب 0.4 دينار من المبيعات، وسجلت المؤسسة أعلى نسبة لها خلال سنة 2017 وهذا دلالة على نجاعة السياسة التي تتبعها المؤسسة في استثمار أصولها الثابتة، عكس السنتين 2018 و 2019 حيث انخفضت فيها نسبة معدل دوران الموجودات الثابتة.

3. النسب الهيكلية

هي النسب التي تقدم صورة عن وضعية المؤسسة في وقت معين، وتفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم، ويمكن اشتقاقها إما من بيانات جدول حساب النتائج، أو من بيانات الميزانية المالية المختصرة، وهذا الجدول يوضح النسب الهيكلية المستخدمة :

الجدول رقم (21): النسب الهيكلية "للمؤسسة الجزائرية للمياه" خلال السنوات (2017-2018-2019)

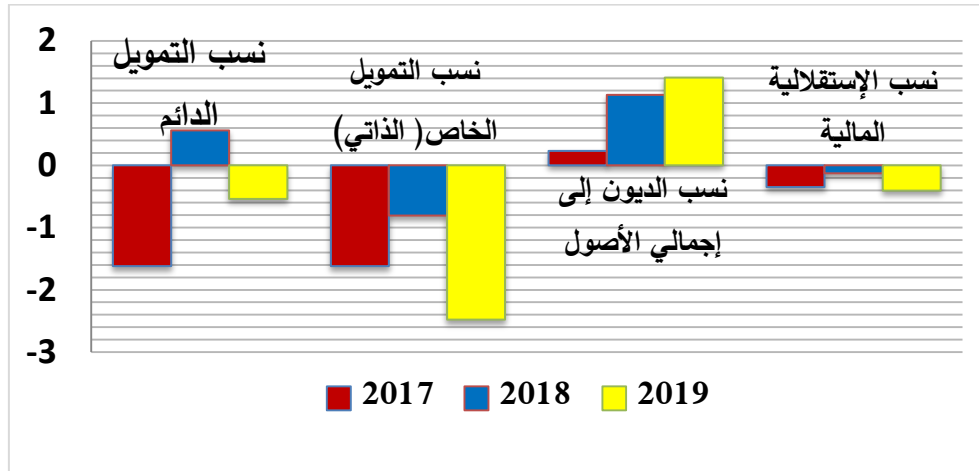
النسبة	العلاقة	2017	2018	2019
نسب التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	-1.62	0.56	-0.54
نسب التمويل الخاص (الذاتي)	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	-1.62	-0.81	-2.48
نسب الديون إلى إجمالي الأصول	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.23	1.13	1.41
نسب الإستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	-0.35	-0.13	-0.41

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

يمكن توضيح تطور مختلف نسب النشاط لسنوات (2017-2018-2019) في الشكل الموالي:

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

الشكل رقم (09): النسب الهيكلية " للمؤسسة الجزائرية للمياه " خلال السنوات (2017-2018-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم، 21.

1.3. نسب التمويل الدائم

تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال العامل، وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة والملاحظ من الجدول أن النسب أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة وهذا مايدل على وجود رأس مال عامل سالب، وأن المؤسسة لا تحقق توازن بين التمويل والاستثمار.

2.3. نسب التمويل الخاص (الذاتي)

تعبّر هذه النسبة عن مدى تغطية الوحدة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان، ونلاحظ من الجدول أن تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة خلال السنوات الثلاثة كانت منخفضة ومنه فالأموال الخاصة لا تغطي مجمل الأصول الثابتة مما يدل على عجز التمويل الذاتي.

3.3. نسب الديون إلى إجمالي الأصول

تبين هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات الوحدة، ففي حالة وقوعها في حالة إفلاس أي عدم قدرتها على تسديد ديونها فتلجأ إلى بيع أصولها لتسديد الدين، وما لاحظناه أن هذه النسبة مرتفعة خلال السنتين 2018 و 2019 ما يفسر عدم إمتلاك المؤسسة ل ضمانات لتسديد ديونها على عكس سنة 2017 التي سجلت نسبة أقل من الوحدة والتي تعتبر أفضل نسبة محققة وبالتالي تعتبر وضعيته جيدة ذلك كونها تملك ضمانات لتسديد ديونها خاصة عند وقوعها في حالات الإفلاس، وهذا مايجعلها ستستفيد من القروض الخارجية.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

4.3. نسب الإستقلالية المالي

تعتبر هذه النسبة عن مدى استقلالية الوحدة ماليا ومدى اعتمادها على الأموال الخاصة، ومن الجدول نلاحظ أن النسبة خلال سنوات الدراسة منخفضة ما يفسر أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية كما أن مديونيتها لا بأس بها ما يعطي التفاضل اتجاه مديونية الوحدة.

المطلب الرابع: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية

بعد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة لكل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة والتي هي عبارة عن معلومات محاسبة يتم الاعتماد عليها من طرف المحلل لدراسة الوضعية التوازن للمؤسسة ولاتخاذ الإجراءات المالية المناسبة داخل المؤسسة لتحقيق التوازن ولقد استخلصنا بعض النتائج من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة وتمثل فيما يلي:

- من خلال حسابنا لرأس المال العامل FRng خلال الفترة (2017-2018-2019) تم تسجيل قيم سالبة ويعني ذلك أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وبالتالي احتياجاتها المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة ما يعني أنها حققت عجزا في تمويل هذه الاحتياجات لدى فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة لتقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

- عند حسابنا للاحتياج في رأس المال العامل BFR للسنوات (2017-2018-2019) المؤسسة حققت قيمة موجبة في سنة 2017 وهذا ما يفسر على أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها ما يعني أن المؤسسة بحاجة إلى جزء من الأموال الدائمة لتغطية العجز وفي كل من سنة 2018 و 2019 حققت المؤسسة BFR سالب وهذا يعني بأن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي أن المؤسسة توفرت على قروض دائنيها تفوق احتياجاتها الاستغلالية.

- بعد حساب قيم الخزينة TN لسنوات (2017-2018-2019) سجلنا نتائج سالبة للسنة 2017 و 2018 ما يفسر بأنه المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز لتوفير السيولة لمواجهة التزاماتها وبالتالي اللجوء إلى تسبيقات مصرفية وسلفيات بنكية، فيما حققت خلال سنة 2019 خزينة موجبة ما يفسر بأن الأصول الثابت أقل من الأموال الدائمة. وبالتالي هناك فائض في رأس مال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة.

- من خلال حساب نسب السيولة المتمثلة في كل من نسب السيولة السريعة، المتداولة والنقدية لسنوات (2017-2018-2019) سجلنا قيم والتي كانت أكبر من الوحدة هذا ما يفسر قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد استحقاقها وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة المؤسسة على السداد.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

- عند حسابنا للنسب النشاط للسنوات (2017-2018-2019) سجلنا قيم موجبة ذلك دلالة على مدى كفاءة الشركة في إدارة واستخدام الموجودات التي لديها لتوليد مبيعات وتحقيق ربح.
- بعد حسابنا للنسب الهيكلية للسنوات (2017-2018-2019) نلاحظ بأنها كانت عبارة عن قيم سالبة ما يدل على اعتماد الشركة على تمويل أصولها واستثماراتها من مصادر تمويل خارجية وليست داخلية. نلاحظ من خلال الدراسة التطبيقية لوضعية التوازن المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه وبالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للهيكل المالي أن المؤسسة الجزائرية للمياه لم تحقق توازن مالي خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة وذلك راجع لعدم الاختيار الأمثل لمصادر التمويل المكونة للهيكل المالي مما أدى إلى تشكيل توليفة من مصادر التمويل لم تحقق توازنا ماليا للمؤسسة.

المطلب الخامس: الإجراءات الملزم إتباعها من طرف المؤسسة لتحقيق التوازن المالي

- بعد الدراسة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه خلال السنوات (2017-2018-2019) تبين لنا من خلال نتائج المتحصل عليها في قيم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أن المؤسسة غير متوازنة ماليا، لذا ينبغي عليها اللجوء إلى إجراءات مختلفة لتحقيق توازنها المالي ولتجنب خطر الإفلاس مستقبلا، وباعتبارنا تحصلنا على قيم سالبة للنتائج الاحتياج في رأس المال العامل للسنة 2018-2019 هذا يعتبر مؤشر جيد لحد ما للوضعية المؤسسة، ما يعني تجنب أي إجراءات من شأنها التأثير على قيمه، وبالمقابل تحصلنا على قيم سالبة لرأس المال العامل وخلافا للاحتياج في رأس المال العامل هذا يعتبر مؤشر ليس بالجيد للوضعية المؤسسة، ولأن النسب الهيكلية من أهم النسب المالية التي تحدد مدى كفاءة الاختيار الأمثل للمصادر التمويل الداخلية والخارجية وباعتبار النتائج المتحصل عليها كانت سالبة نتج عنه اختلال في التوازن المالي في المؤسسة ما استدعى إتباع مجموع من الإجراءات الخاصة من طرف مسير.
- ✓ **الرفع من الأموال الخاصة:** كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل. الشركة للتغيير في مكونات الهيكل المالي بما يحقق الرفع من قيم رأس المال العامل للشركة نذكر منها:
- التنازل عن بعض الاستثمارات: إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.
- الرفع من مخصصات الإهلاكات والمؤنات: أن الرفع في مخصصات الإهلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الإهلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.
- الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل: يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

الفصل الثاني: تأثير الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه على توازنها المالي

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على الوضعية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه لولاية ميلة والوصول إلى مدى تمكنها من تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة، وذلك بالقيام بتحليل مكونات الهيكل المالي المؤسسة اعتماداً على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعكس نتائجها مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي.

تبين لنا من خلال دراستنا التطبيقية أن المؤسسة الجزائرية للمياه لم تحقق توازن مالي خلال سنوات الدراسة الثلاثة وهذا راجع إلى التوليفة الهيكلية المعتمدة من قبل المؤسسة في تمويل أنشطتها فعلاقة الهيكل المالي للمؤسسة بتحقيق التوازن المالي مرتبط بشكل رئيسي بالانتقاء الأمثل لمكونات الهيكل المالي للمؤسسة بما يخدم هدفها في تحقيق التوازن المالي.

الخاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا دور الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، تبين لنا بوضوح أهمية الدراسة التحليلية للمكونات الهيكل المالي باعتبارها تمثل مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة لأجل تلبية احتياجاتها خلال دوراتها الاستغلالية وكذا تمويل كل أنشطتها القائمة، فهو الأساس المعتمد لانتهاج السياسات التمويلية المناسبة والملائمة للوضع المالي الداخلي والخارجي للمؤسسة بما يحقق التوازن المالي للمؤسسة.

ومن خلال دراستنا للبيانات المتاحة من مؤسسة الجزائرية للمياه للسنوات (2017-2018-2019) وبالاعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المختلفة والتي عكست قيمها الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة اختبرنا صحة الفرضيات المطروحة سابقا.

1. نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التي تمت في مؤسسة الجزائرية للمياه-ميلة-تم استخلاص بعض النتائج:

- الهيكل المالي هو مزيج بي التمويل الممتلك والتمويل المقترض.
- الاختيار الأمثل للهيكل المالي يحكمه مجموعة من المحددات والعوامل المؤثرة وتفسره مجموع النظريات المدروسة.
- نلاحظ أن أصول وخصوم المؤسسة في تزايد مستمر، بحث نفسر زيادة الأصول بزيادة الملحوظة في الأصول المتداولة بينما الزيادة في الخصوم بسبب ديون قصيرة الأجل.
- رأس العامل الصافي للمؤسسة سالب خلال سنوات الدراسة ما يفسر أن المؤسسة لم تحترم قواعد التوازن المالي باعتمادها لتمويل أصولها الثابتة على ديونها قصيرة الأجل.
- رأس العامل الأجنبي لمؤسسة في تزايد ملحوظ خلال سنوات الدراسة ما يعني أن مؤسسة الجزائرية للمياه مهتمة للحفاظ على السيولة.
- رأس المال الخاص للمؤسسة سالب خلال ثلاث سنوات الدراسة للعدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على أموالها الخاصة.
- احتياج رأس المال العامل للمؤسسة كان موجب للسنة 2017 ما يعني حاجتها للمصادر تمويلية للتغطية بعض احتياجاتها خلال الدورة الاستغلالية، بينما كان سالب للسنة 2018-2019 الذي يفسر قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات دورة الاستغلال بمواردها الدائمة بسبب الزيادة في الديون قصيرة الأجل.
- الخزينة سالبة خلال سنة 2017-2019 ما يفسر حالة العجز للمؤسسة في عدم قدرتها على تغطية أموالها الدائمة اعتمادا على مصادرها. عكس ذلك للسنة 2018 التي كانت فيها الخزينة موجبة.
- نسب السيولة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة كانت جيدة ما يفسر قدرة المؤسسة على الالتزام بتسديد ديونها قصيرة الأجل في موعد استحقاقها.

خاتمة

- النسب الهيكلية للمؤسسة سالبة خلال سنوات الدراسة ما يعني اعتماد المؤسسة على تمويل أصولها واستثماراتها من مصادر تمويلية خارجية وليست داخلية.
- يتم اختيار مكونات الهيكل المالي للمؤسسة اعتمادا على مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية.
- صعوبة تحقيق توازن مالي للوضع المالي للمؤسسة في ظل الاختيار الغير موفق للتشكيلة مكونات الهيكل المالي.
- تأثير الهيكل المالي على الوضع المالي للمؤسسة قد يكون بالسالب بسبب عجز مالي للمؤسسة أو بالإيجاب يحقق توازن مالي لها.
- هناك علاقة تكاملية بين هيكل المالي للمؤسسة وتحقيق توازنها المالي.

2. إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: هي فرضية صحيحة، لأن حسن الاختيار بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية المتاحة أمام المؤسسة بشكل متوازن وملئ للوضع المالي للمؤسسة فتشكيل الهيكل المالي أمثل يضمن تحقيق توازنها المالي.

الفرضية الثانية: هي فرضية صحيحة، اسمى هدف تسعى المؤسسة لتحقيقه هو توازنها المالي، والمرتبط بشكل مباشر بهدفين أساسيين هما الربحية والسيولة، تحقيق الهدفين مع بعض يعني توازن المؤسسة عدم القدرة على ذلك تعني عجز المؤسسة واختلال توازنها المالي.

الفرضية الثالثة: هي فرضية خاطئة، لأن الخزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل للمؤسسة أقل من احتياج رأس المال العامل لديها ما يفسر أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل هذا ما يتعارض مع إمكانية تحقيق الربحية اللازمة لتحقيق التوازن المالي بسبب تجميد أموالها الثابتة وتضييع فرص الاستثمار.

الفرضية الرابعة: هي فرضية صحيحة، لأن مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية هي أدوات التحليل المالي، تسمح بدراسة بيانات المالية للمؤسسة ما يجعل من قيمها نتائج تعكس الوضع المالي للمؤسسة.

3. الإقتراحات والتوصيات

- تغيير من مكونات الهيكل المالي بما يحقق الرفع في قيمة رأس المال العامل من خلال احتجاز الأرباح، أو التنازل عن بعض الاستثمارات.
- على المؤسسة الجزائرية للمياه السعي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل للزيادة أموالها الدائمة.
- الإطلاع المستمر من طرف المؤسسة على التطورات الحاصلة في أشكال مصادر التمويل الخارجية المتاحة.
- إجراء المؤسسة دراسات للأوضاع الخارجية للاطلاع على تغيرات محيطها الاقتصادي.

- تعيين مدير مالي كفء يحسن استغلال مصادر التمويل المتاحة ولتطبيق إدارة مالية أكثر كفاءة في المؤسسة.

- على المؤسسة الاهتمام أكثر بالدراسات التحليلية للمكونات هيكلها المالي للمعرفة نقاط القوة والضعف لاعتمادها كمرجع في تكوين تشكيلة الهيكل المالي بما يحقق التوازن المالي للمؤسسة.

2. آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لأثر الهيكل المالي في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية، وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة أعلاه لا يزال هناك بعض النقاط الممكن التطرق لها لتكون منطلق لبحوث ودراسات لاحقة وتتمثل في:

- أثر الهيكل المالي للمؤسسة في على القرارات الإستراتيجية.
- أثر الهيكل المالي على قرارات الاستثمار.
- تأثير الوضعية المالية للمؤسسة لأجل الحصول على مصادر التمويل الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. إلياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. السعيد محمد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000.
3. أيمن الشنطي وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2010.
4. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب.س.
5. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
6. زكريا الدوري وآخرون، وظائف وعمليات منظمات الأعمال، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيق)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2006.
8. عبد المعطي عساف، إدارة المشروعات العامة، الطبعة الثانية، مطابع القبس التجارية، الكويت، 1990.
9. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
10. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
12. علاء فرحان طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
13. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
14. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
15. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
16. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.

قائمة المراجع

17. محمد عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
18. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2010.
19. زغيب مليكة؛ التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010.
20. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
21. ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر، الجزائر، 2001.
22. نعيم نمر داوود، التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
23. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

الرسائل والأطروحات

1. أنفال حدة خبيزه، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS بسكرة، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
2. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلة سطييف، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الدراسية، 2008.
3. دباح هشام، المفاضلة بين التمويل المباشر وغير المباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2018.
4. شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010/2009.
5. فائزة عمر محمد المحجوب، اثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة، دراسة ميدانية لعينة من شركات القطاع التجاري و الخدمي في السودان للفترة (200-2004)، أطروحة دكتورا، تخصص إدارة أعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، السودان، 2008.

قائمة المراجع

6. محمد بوشوشة، تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتورا، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

7. شأت حكمت عليوي، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، السنة الدراسية 2018-2019.

مداخلات

1. دادان عبد الغاني، وآخرون، مداخلة بعنوان دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كاستراتيجية للنمو الداخلي، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، الجزائر.

المجلات

1. نبيلة سهايلية، جبار بوكثير، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية، العدد 5، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، جوان، 2006 باللغة الأجنبية.

2. مفيدة يحيوي، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، الجزائر، 2002.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Gérarda Melyon, Bernard Rebouh, Comptabilité des sociétés.

2. commerciales, Bréal, Paris, 2002, P 62.

المطلع على بتاريخ 02/04/2021 <https://almohasben-com.cdn.ampproject.org>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة الجزائرية للمياه لسنة 2017

ALGERIENNE DES EAUX * ADE* MILA
UNITÉ MILA
Exercice 2017

DATE: 13/08/2021
HEURE: 12:18
PAGE: 1/3

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	1	273 348,48	226 513,85	46 832,93	
Immobilisations corporelles		470 476 760,10	313 438 004,08	157 038 756,02	181 363 833,31
Terrains		5 920 000,00		5 920 000,00	5 920 000,00
*Bâtiments		106 431 813,51	25 409 285,90	81 022 527,61	86 477 759,02
Autres immobilisations corporelles	2	358 124 946,59	288 028 718,18	70 096 228,41	88 966 074,29
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières	3	12 532 567,68		12 532 567,68	18 534 515,27
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		12 532 567,68		12 532 567,68	18 534 515,27
Impôts différés actif		43 942 847,39		43 942 847,39	42 624 279,79
TOTAL ACTIF NON COURANT		527 225 521,85	313 604 517,63	213 561 004,02	242 522 628,37
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4	171 502 478,78	22 070 321,44	149 432 157,34	166 806 627,97
Créances et emplois assimilés					
Clients	5	1 161 221 218,09	570 128 118,93	591 093 099,16	524 248 250,36
Autres débiteurs		10 972 801,83		10 972 801,83	11 280 301,83
Impôts et assimilés		943 451,46		943 451,46	604 015,68
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	6	34 478 788,31		34 478 788,31	32 544 334,40
TOTAL ACTIF COURANT		1 375 118 738,47	592 198 440,37	786 920 288,10	735 573 830,24
TOTAL GENERAL ACTIF		1 908 344 260,12	905 862 958,00	1 000 481 302,12	978 096 458,61

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	7	-283 337 697,68	-289 018 025,23
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Cession inter-unité		-62 491 829,43	140 328 658,31
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-345 829 527,09	-148 691 766,92
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		209 748,89	209 748,89
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		189 449 410,22	204 144 130,60
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		209 748,89	209 748,89
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	8	115 692 375,74	80 714 496,21
Impôts	9	115 343 902,86	141 167 403,68
Autres dettes	10	925 615 391,50	700 552 446,15
TOTAL PASSIFS COURANTS III		231 036 278,60	221 881 899,89
TOTAL GENERAL PASSIF		1 000 481 302,12	978 096 458,61
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		490 162 014,16	454 418 242,03
Variation stocks produits finis et en cours			493 507 810,72
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	11	490 162 014,16	947 926 052,75
Achats consommés	12	-133 606 510,76	-158 401 778,54
Services extérieurs et autres consommations		-20 115 009,99	-16 545 907,30
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-153 721 520,75	-174 947 685,84
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		336 440 493,41	772 978 368,91
Charges de personnel	13	-535 248 906,21	-524 546 852,97
Impôts, taxes et versements assimilés		-14 618 155,77	-11 918 225,35
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-213 424 568,57	236 513 290,59
Autres produits opérationnels		11 020 080,02	5 494 204,09
Autres charges opérationnelles		-2 470 305,02	-2 878 026,25
Dotations aux amortissements et aux provisions		-80 734 628,12	-561 508 462,95
Reprise sur pertes de valeur et provisions		11 198 231,97	15 141 490,96
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-274 413 189,72	-307 237 503,56
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-274 413 189,72	-307 237 503,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 318 567,60	2 519 593,24
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		512 378 326,15	968 561 747,80
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-785 472 948,27	-1 273 279 658,12
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-273 094 622,12	-304 717 910,32
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
Liaison inter-unité produit		71 058 634,86	96 838 189,37
Liaison inter-unité charge		-81 301 610,40	-81 138 904,28
XI. RESULTAT NET DE l'exercice		-283 337 697,66	-289 018 625,23
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence 1			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

UNITE DE MILA
UNITÉ MILA
Exercice 2018

DATE: 13/06/2021
HEURE: 15:17
PAGE: 1/3

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 000116189029832

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	310 087,33	233 166,71	75 920,62	46 832,93
Immobilisations corporelles		491 997 804,78	341 968 941,78	150 028 863,02	157 038 766,02
Terrains		5 920 000,00		5 920 000,00	5 920 000,00
Bâtiments		106 007 056,85	30 055 875,85	75 951 181,00	81 022 527,61
Autres immobilisations corporelles	02	380 070 547,93	311 913 065,91	68 157 482,02	70 096 228,41
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières	03	13 347 122,68		13 347 122,68	12 532 567,68
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		13 347 122,68		13 347 122,68	12 532 567,68
Impôts différés actif		69 534 147,66		69 534 147,66	43 942 847,39
TOTAL ACTIF NON COURANT		575 168 962,45	342 202 108,47	232 966 853,98	213 561 004,02
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	183 044 879,39	22 064 499,06	160 980 380,33	149 432 157,34
Créances et emplois assimilés					
Clients	05	1 212 435 380,36	151 321 566,43	1 061 113 813,93	591 093 099,16
Autres débiteurs		2 937 783,50		2 937 783,50	10 972 801,83
Impôts et assimilés		1 011 274,81		1 011 274,81	943 451,46
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	06	15 601 057,80		15 601 057,80	34 478 768,31
TOTAL ACTIF COURANT		1 415 030 375,86	173 386 065,49	1 241 644 310,37	786 920 266,10
TOTAL GENERAL ACTIF		1 990 219 338,31	515 588 173,96	1 474 631 164,35	1 000 481 302,12

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 000116189029832

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
<u>Capital non appelé</u>			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	07	74 701 635,22	-263 337 697,66
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)		-264 280 447,71	-62 481 829,43
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-189 578 812,49	-345 829 527,09
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		209 748,89	209 748,89
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		319 279 817,12	189 449 410,22
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		319 489 566,01	189 659 159,11
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	08	126 064 825,48	115 692 375,74
Impôts	09	121 750 651,54	115 343 902,86
Autres dettes		1 090 692 381,87	825 615 391,50
Tresorerie passif		-212 351,94	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 344 508 058,89	1 156 651 670,10
TOTAL GENERAL PASSIF		1 474 631 164,35	1 000 481 302,12

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 000116189029832

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	10	523 977 302,90	490 162 014,16
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		523 977 302,90	490 162 014,16
Achats consommés	11	-144 568 332,33	-133 606 510,78
Services extérieurs et autres consommations		-23 905 781,20	-20 115 009,99
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-188 474 113,53	-153 721 520,76
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	12	355 503 189,37	236 440 493,41
Charges de personnel	13	-576 113 687,30	-535 248 906,21
Impôts, taxes et versements assimilés		-14 795 675,68	-14 616 155,77
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-235 406 173,61	-213 424 568,57
Autres produits opérationnels	14	16 932 035,42	11 020 080,02
Autres charges opérationnelles	15	-4 859 599,65	-2 470 305,02
Dotations aux amortissements et aux provisions	16	-101 477 225,34	-80 734 628,12
Reprise sur pertes de valeur et provisions		421 624 593,95	11 196 231,97
V. RESULTAT OPERATIONNEL		37 013 630,77	-274 413 189,72
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		37 013 630,77	-274 413 189,72
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		25 591 300,27	1 318 567,60
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		962 733 932,27	512 376 326,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-900 129 001,23	-785 472 948,27
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		62 604 931,04	-273 096 622,12
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
Liaison inter-unité produit		113 314 351,93	71 058 534,86
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		-101 217 647,75	-81 301 610,40
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		74 701 635,22	-283 337 697,66
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

E.P ALGERIENNE DES EAUX
UNITÉ MILA
Exercice 2019

DATE: 13/05/2021
HEURE: 15:20
PAGE: 1/3

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 000116189029832

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	310 087,33	242 881,62	67 205,71	76 920,62
Immobilisations corporelles	02	499 441 564,78	376 041 252,70	123 400 312,08	160 028 663,02
Terrains		5 920 000,00		5 920 000,00	5 920 000,00
• Bâtiments		106 007 056,85	35 958 705,61	70 048 351,24	75 951 161,00
Autres immobilisations corporelles		387 514 507,93	340 082 547,09	47 431 960,84	68 157 482,02
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières	03	13 347 122,68		13 347 122,68	13 347 122,68
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		13 347 122,68		13 347 122,68	13 347 122,68
Impôts différés actif		93 484 373,05		93 484 373,05	69 534 147,66
TOTAL ACTIF NON COURANT		606 583 147,84	376 284 134,32	230 299 013,32	232 986 853,98
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	183 963 501,85	22 052 480,73	161 911 021,12	160 960 360,33
Créances et emplois assimilés					
Clients	05	1 172 975 613,57	191 091 870,73	981 883 742,84	1 061 113 613,93
Autres débiteurs		3 041 976,16		3 041 976,16	2 937 783,50
Impôts et assimilés		1 538 645,84		1 538 645,84	1 011 274,61
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	06	30 404 063,09		30 404 063,09	15 601 057,80
TOTAL ACTIF COURANT		1 391 923 800,51	213 144 351,46	1 178 779 449,05	1 241 644 310,37
TOTAL GENERAL ACTIF		1 998 506 948,35	589 428 485,78	1 409 078 462,57	1 474 631 164,35

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 000116189029832

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	07	-442 776 682,70	74 701 635,22
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)		-127 983 454,08	-264 280 447,71
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-570 760 166,78	-189 578 812,49
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		40 070,66	209 748,89
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		445 463 168,39	319 279 817,12
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		445 503 239,25	319 489 566,01
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	08	141 330 603,75	126 064 825,48
Impôts	09	121 272 670,52	121 750 851,54
Autres dettes		1 270 732 115,83	1 096 692 381,87
Tresorerie passif			-212 351,94
Total passif courants III		1 533 335 390,10	1 344 508 058,89
TOTAL GENERAL PASSIF		1 409 078 462,57	1 474 631 164,35

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 000116189029832

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	10	493 724 533,35	523 977 302,90
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		493 724 533,35	523 977 302,90
Achats consommés	11	-206 592 257,42	-144 568 332,33
Services extérieurs et autres consommations		-25 658 745,87	-23 905 781,20
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-232 251 003,29	-168 474 113,53
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	12	261 473 530,06	355 503 189,37
Charges de personnel	13	-568 101 790,18	-576 113 687,30
Impôts, taxes et versements assimilés		-12 288 192,55	-14 795 676,68
IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		-318 918 452,67	-235 406 173,61
Autres produits opérationnels	14	14 167 645,15	16 932 035,42
Autres charges opérationnelles	15	-1 782 762,03	-4 859 599,65
Dotations aux amortissements et aux provisions	16	-206 827 619,01	-161 477 225,34
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 181 696,36	421 824 593,95
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-503 177 492,20	37 013 630,77
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (IV + VI)		-503 177 492,20	37 013 630,77
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		23 950 225,39	25 591 300,27
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		518 073 674,86	662 733 932,27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-997 301 141,67	-900 129 001,23
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-479 227 466,81	62 604 931,04
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
Liaison inter- unité produit		109 491 237,87	113 314 351,63
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		-73 040 653,76	-101 217 647,75
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-442 776 882,70	74 701 635,22
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			